جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

مرتكزات الإقلاع في الاقتصاديات المتحولة دراسة مقارنة بين اقتصاد الجزائر وتركيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولـي

إعداد الطالب: بطاز سامي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د.أوضايفية حدة (أستاذة محاضرة (أ)– جامعة 20 أوث سكيكدة) رئيسا

د. كعوان سليمان (أستاذ محاضر(أ) – جامعة 20 أوث سكيكدة) مشرفا

د. بلارو علي (أستاذ محاضر(ب)– جامعة 20 أوث سكيكدة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهداء

أهدي هدا العمل

إلى العائلة الكريمة وأخص بالذكر

أبي وأمي

اللهم ما أحفظهم لي وأطل في عمرهما.

شكر

أول شكران نبدأ به هو الحمد لله تعالى على حسن عونه وتوفيقه في انجاز هدا العمل فله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه .

ثم الشكر لوالدينا اللذين اعتنوا وسهروا على تعلمينا أحسن تعليم، ونتقدم بالشكر الجزيل أيضا للأستاذ على عونه ونخص بالذكر الأستاذ المشرف كعوان سليمان الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة رغم مشاغله الكثيرة.

وفي الأخير لا يسعنا القول إلا أن نشكر جميع من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هدا العمل.

الملخص:

تهدف المذكرة إلى الإشارة إلى مدى أهمية الإقلاع الاقتصادي في الحياة الاقتصادية للدول هدا بشكل عام والجزائر وتركيا بشكل خاص ودلك من حيث النمو الاقتصادي، خاصة في ضل الأزمة التي تتخبط بها بالنسبة للجزائر والمرحلة الحالية التي تمر بها تركيا في رئاسة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وغايتنا من هدا الجهد الفكري هو إبراز أهم أسباب العراقيل الإقلاع الاقتصادي سواء كان الفساد المالي أو الإداري...، أيضا مدى قدرة الدولتين على ترشيد الموارد، كما لا ننسى الشراكة بين القطاعين ونخص بالذكر القطاع العام والخاص الذي يعتبر من بين أهم الأسباب التنمية و للإقلاع الاقتصادي من حيث إنشاء البنى التحتية والقضاء على البطالة وغيرها، لكن مع الظروف التي تعرقل النهوض الاقتصادي يبقى هو غاية كل الشعوب، كون أن المذكرة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: الإقلاع الاقتصادي، الجزائر، تركيا، النمو، التنمية ، ترشيد الموارد، الشراكة.

Abstract :

The purpose of This mémorandum Is to indicate the importance of the economic takeoff in the economic life of the countries in général, Algeria and Turkey in particular, especially in light of the crisis That Is floundering for Algeria and the current stage in which Turkey goes through the presidency of Turkish Président Recep Tayyip Erdogan and Our aim of This intellectual effort Is to highlight the Most important reasons for the disruption of economic, whether Financial or administrative corruption…. The partnership between the two sectors, especially the public and private sector, which Is one of the Most important reasons for the economic take off in terms of the establishment of infrastructure and the élimination of unemployment and others, but with the conditions That hinder economic advancement remains the goal of all peoples, Since the note followed the descriptive analytical approach.

Key words : Economic Takeoff, algeria, turkey,the growth, development, rationalization of resources, partnership.

الفهرس:

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**أ – ب**
تمهيد الفصل الأول	**11**
الفصل الأول: العولمة و دعائم ارتكاز الإقلاع الاقتصادي	**12**
المبحث الأول: التحولات الاقتصادية كضرورة للاندماج في ضل العولمة	**12**
المطلب الأول: هيمنة النظام العالمي الجديد	**12**
المطلب الثاني: مفهوم النهوض الاقتصادي كمعيار للتنمية	**16**
المطالب الثالث: التجربة الصينية * الإقلاع الاقتصادي يمركز قوى للدولة خصوصا في زمن العولمة *	**18**
المبحث الثاني: دعائم الارتكاز للإقلاع الاقتصادي	**20**
المطلب الأول: الحكومة وضرورة ترشيد الموارد	**20**
المطلب الثاني: الشراكة بين القطاعيين العام والخاص	**24**
المطلب الثالث: الفساد ومدى تأثيره على الإقلاع الاقتصادي	**33**
المبحث الثالث: الأدبيات لتطبيقية	**35**
المطلب الأول: دراسة سابقة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي	**35**
المطلب الثاني: دراسة سابقة حول سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر	**35**
المطلب الثالث: القيمة المضافة	**37**

خلاصة الفصل الأول	**38**
تمهيد الفصل الثاني	**40**
الفصل الثاني: مقارنة بين الاقتصاد التركي والاقتصاد الجزائري	**39**
المبحث الأول: الاقتصاد التركي	**41**
المطلب الأول: مدى نجاح الدولة التركية في ترشيد الموارد	**41**
المطلب الثاني: القطاع العام والخاص ومدى قدرتهم على تحقيق الإقلاع الاقتصادي	**45**
المطلب الثالث: قدرة الدولة التركية على محاربة الفساد	**48**
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري	**50**
المطلب الأول: مدى نجاح الدولة في ترشيد الموارد	**50**
المطلب الثاني: مدى تكافؤ القطاع العام والخاص وقدرتهم على تحقيق الإقلاع الاقتصادي	**52**
المطلب الثالث: تأثير الفساد على الإقلاع الاقتصادي	**54**
خلاصة الفصل الثاني	**58**
خاتمة	**59**
المراجع	**61**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل الشراكة بين القطاع العام والخاص	29
02	أنواع الشراكة	31

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تأثير الجودة الشاملة على أرباح المؤسسة	21
02	أهمية إدارة الجودة الشاملة	22
03	العلاقة بين تحسين الجودة وأثارها على التكاليف الربحية	23

مقدمة:

يعتبر الإقلاع الاقتصادي من بين الركائز التي تدعم اقتصاد الدول وتزيد من نسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي من خلال توفير كافة الوسائل المتاحة التي تدعم المؤسسات، والشركات في تقديم أعمالها الإنتاجية، والخدمية في الأسواق، ثم العمل على قياس مدى نجاحها في الوصول إلى تحقيق قيمة الدخل المطلوبة خلال الفترة المالية المحددة، وينتج عن ذلك زيادة في قيم السوق للسلع، والخدمات والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بشكل مستمر، وزيادة قيمة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأفراد، وتوفير كافة الاحتياجات الأساسيّة، وخصوصاً المواد الغذائية بأسعارٍ معقولة، وتتناسب مع القدرة الاقتصاديّة لكافة الناس، والمساعدة في تقديم مجموعةٍ من الوظائف، وفرص العمل، والحرص على تحسين المستويات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية لأفراد المجتمع، والتقليل من نسب العجز المالي في الميزانية المالية، ودعم ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، المساهمة في نمو الدخل المحلي.

حيث يمر العالم بعدة تحولات اقتصادية بحيث تسعى كل دولة لتحقيق النهوض الاقتصادي التي من شانها أن تصبح ذات قوة تحررها من القيود التي تفرضها عليها الدول القوية والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودلك لعدة أسباب، فهناك دول تسعى لتحقيق النهوض قصد المنافسة والهيمنة الاقتصادية ومنها من تبحث على الإقلاع الاقتصادي قصد التخلص من التبعية الاقتصادية، لكن مع تعدد الأسباب يبقى الهدف واحد. .

وكانت الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة هي:

ما هو واقع الإقلاع الاقتصادي في الجزائر و إلى أي مدى تم تحقيق النهوض الاقتصادي مقارنة بالاقتصاد التركي ؟

وكانت التساؤلات الفرعية كالتالي:

كيف يمكن تحقيق الإقلاع الاقتصادي؟

ماهي المعوقات الإقلاع الاقتصادي؟

هل يمكن القول ان الجزائر حققت الإقلاع الاقتصادي؟

وكانت الفرضيات التالية:

– عدم تحقيق الإقلاع الاقتصادي نتيجة لعدم الصرامة في تطبيق قوانين مكافحة الفساد بالنسبة للجزائر.

– عدم تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر نتيجة للتبعية الاقتصادية للدول الغربية.

– حرص تركيا على بناء اقتصاد خارج المحروقات سبب من أسباب نهوضها الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هده الدراسة إلى البحث عن آليات النهوض الاقتصادي لكل من الجزائر وتركيا، ودلك بالتركيز على العوامل والركائز التي تساعد على دلك، مع ملاحظة الفرق والمقارنة بينهما من حيث السياسات، والجدية في تطبيق القوانين التي تشمل قانون محاربة الفساد على الخصوص.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرف طرق تحقيق الإقلاع الاقتصادي ومعرفة اهم المعوقات التي تعرقل حركة النهوض الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

ولقد قمنا باختيارنا لهدا الموضوع نضرا لأهمية النهوض الاقتصادي أو الإقلاع الاقتصادي مسلطين الضوء على كل من تركيا والجزائر، مع اتخاذ تركيا كتجربة ناجحة بالنسبة للجزائر خاصة المرحلة التي تميزت بها تركيا في عهدة الرئيس التركي **رجب طيب اردوغان،** وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين، الأول تناول العولمة ودعائم الارتكاز النهوض الاقتصادي، والفصل الثاني تناول دعائم الإقلاع الاقتصادي لكل من الجزائر وتركيا.

منهجية الدراسة:

حيث ركزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الموضوع:

قسمنا المذكرة إلى فصلين الأول تناول العولمة ودعائم ارتكاز الإقلاع الاقتصادي والدي قسم إلى ثلاث مباحث بينما الفصل الثاني ثم إلى مبحثين والدي عالج كل من طرق تحقيق الإقلاع الاقتصادي لكلا البلدين.

الفصل الأول:

العولمة ودعائم ارتكاز الإقلاع الاقتصادي

تمهيد:

يمر العالم بعدة تحولات سياسية كانت أو اقتصادية والتي من شانها ساهمت في تحقيق النهوض الاقتصادي للعديد من الدول فبدا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا إلى دول أخرى، والتي سنتطرق إليها في هدا الفصل الذي يحتوي على مبحثين حيث يشمل المبحث الأول التحولات الاقتصادية في ضل العولمة والمبحث الثاني يهدف إلى البحث على دعائم الارتكاز الأساسية للنهوض الاقتصادي.

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية كضرورة للاندماج في ضل العولمة

لقد شهد العالم عدة تغيرات أساسية بعد الحرب العلمية الثانية وخاصة بعد القطبية التي انتهت بانفراد القطبية للولايات المتحدة الأمريكية من العولمة وغيرها...، بحيث يمر العالم بعدة تحولات سياسية كانت أو اقتصادية، والتي سنتطرق إليها في هدا المبحث عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و مفهوم النهوض الاقتصادي كأحد المعيار للتنمية الاقتصادية مع إبراز التجربة الصينية في هدا المجال.

المطلب الأول: هيمنة النظام العالمي الجديد

إن النظام المالي العالمي يعكس الاتجاهات الخاصة ببعض الدول التي تهيمن على هذا النظام، حيث استطاعت هذه الدول أن تبني نظاما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية التي تحصل على مستواها، ويبرز هذا بشكل كبير في حالة الولايات المتحدة الأمريكيـة التي تهيمن على النظام المالي العالمي والأزمة المالية العالمية الأخيرة لم تؤثر فقط على طبيعــة العلاقات الاقتصادية، بل على قوى وقدرات الدول المهيمنة على النظام المالي العالمي، تحـاول هذه الدراسة تحديد ملامح الهيمنة على النظام المالي العالمي، وتأثير الأزمة المالية العالمية على الأطراف المهيمنة في النظام المالي العالمي، ويرتبط اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتصاديات الدولية في نواحي كثيرة، إذ أن التطورات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما يكون لها تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية والكلية للدول الأخرى، وفي نفس الوقت فان التطورات في العالم الخارجي تؤثر كذلك على الاقتصاد الأمريكي بدرجات متفاوتة ترجع القوى الاعتماد بين الولايات المتحدة وهذه الدول، وتعتبر الأسواق الدولية قناة رئيسية تسهل انتقال تأثير السياسات و التطورات إلى البلدان الأخرى.[1]

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد من القطاع المالي إلى الاقتصاديات العالمية التي شهدت موجات من الركود وانهيارات متتالية في القطاع المالي و الحقيقي، توحي أن الاقتصاد العالمي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام المالي الذي أصبح يشكل شبكة مترابطة مركزاها الاقتصاديات الكبرى ومراكزها المالية، إذ أن اختلال في مركزا مالي دولي غالبا ما يترك أثار كبيرة ونظرا لحجم الأزمة المالية العالمية و ضخامة الأثر الذي تركته على المدى القصير، فقد رأى العديد من المنظرين أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي قد تؤول إلى الزوال على

[1] حناش الياس، بوزرب خير الدين، اثر هيمنة الولايات المتحدة النظام المالي العالمي بعد الأزمة العالمية 2008، الجزائر،01، ديسمبر، 2017، ص 18.

المدى الطويل، مع صعود قوى جديد على الساحة الدولية والمشاكل الاقتصادية الكبير التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومن بين استراتيجيات هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي:[2]

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاث استراتيجيات تممن لها الهيمنة على النظام المالي العالمي وهي :

أ. الدولار: مع اتخاذ الدولار أساسا للنظام النقد الدولي وقع العالم فيما يسمى *مصيد تريفن* التي توضح أن هذا النظام يفترض وجود عجزا مستمر للولايات المتحدة حتى تتيح قدرا متزايدا من الدولارات يلبي الطلب على السيولة، وهو الشيء الذي أدى إلى تراكم الديون الأمريكية حيث يبلغ بالمارة، إن هذه المديونية لا تعتبر حجم الدين الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الخام أكثر من مشكلة لدى صندوق النقد الدولي عكس مديونية الدول النامية التي تستخدم كوسيلة للتدخل بمصير هذه الشعوب ومشاريع التنمية فيها، فالولايات المتحدة على الرغم من مديونيتها لا تعاني من مشكلة مديونية، لأن باستطاعتها دفع الدين بذمتها بعملتها المحلية، وكل ما تحتاجه هو تخفيض قيمة عملتها.

ب. المنظمات المالية الاقتصادية والتنظيمية الدولية: تسير المنظمات الدولية مثل منظمة التجار العالمية، صندوق النقد الدولي، و منظمة التعاون الاقتصاد وفقا لخطى الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من أهم توجيهاته توافق واشنطن الذي يتممن مجموعة من السياسات و التوصيات و المبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة، وهو الأخذ بمبدأ حكومة الحد الأدنى و أدنى تدخل من جانب الدولة، عدم الحرص الزائد دعم حرية، تيسير الخوصصة، إحلال الواردات، على خفض معدلات البطالة و تجنب العمالة الكاملة الأسواق ..، وقد أدخلت بعض التعديلات على هذه التوجيهات في فترة ما بعد توافق واشنطن ولكن دون المساس بمبدأ الرأسمالية الديمقراطية الذي تتبناه الولايات المتحدة وتريد فرضه على كل دول العالم.

وتعتبر المنظمات الدولية أدوات فاعلة لتنفيذ سياسات البلدان الرأسمالية المتطورة في هذا البلد أو ذاك، وذلك من خلال نظام التصويت المتبع، والمرتبط أساسا بحصة مساهمة كل بلد في رأسمال هذه المؤسسات، وقد عملت هذه المؤسسات منذ نشوءها على توجيه سياسات التمويل الدولي ككل باتجاه خدمة الدول المتقدمة من اجل ضمان امتلاكها القوى والسيطرة على الاقتصاد العالمي، وتلعب الولايات

[1] حناش الياس، بوزرب خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] حناش الياس، بوزرب خير الدين، مرجع نفسه، ص 27.

المتحدة دورا حاسما في التأثير على القرارات التي يتخذها صندوق النقد الدولي بخصوص منح القروض من ناحية أخرى تعتبر الهيئات التنظيمية المصرفية للولايات المتحدة الأمريكية (الاحتياطي الفيدرالي، مجلس رقابة العملة، لجنة الأوراق المالية والبورصة و الخزانة) هم أعضاء في مجلس رقابة الاستقرار أو هيئات وضع المعايير أو كلاهما، وفي بعض الحالات لها أدوار قيادية مهمة، من أمثلة الهيئات التنظيمية التي لها فيها أدوار قيادية نجد :لجنة **بازل** التي تعمل على تطوير المعايير للبنوك، فالمؤسسة التأمين الفيدرالية، الاحتياطي الفيدرالي، مجلس رقابة العملة هم أعضاء في لجنة **بازل**، حيث يرأس مجلس رقابة العملة مجموعة الإشراف و التنفيذ، من جهة أخرى تعتبر الهيئات المالية الأمريكية أعضاء في كل من مجلس رقابة الاستقرار، الرابطة الدولية لمؤمني المودعين، الرابطة الدولية لمراقبي التأمين، لجنة أنظمة الدفع والتسوية، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية حيث تملك الهيئات الأمريكية في هذه الهيئات الدولية سلطة هامة في إصدار القرارات و التأثير على النظام المالي العالمي.

ج. الشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إستراتيجية أخرى من شركة استراتيجيات الهيمنة، حيث تتوفر الدول السبع الصناعية الكبرى على428 شركة من بين 500 ورد ذكرها في قائمة فورتين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على الثلثين من بين أكثر من 50 شركة عالمية و تصل المساهمة الأمريكية في اكبر 200 شركة عالمية إلى حوالي الثلث، وهو مؤشر على هيمنة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد العالمي.

د. القوة العسكرية: إن استمرار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية عبر الدولار و المؤسسات الاقتصادية الدولية لا يمكن أن تستمر إلا إذا حوفظ على الهيمنة السياسية و العسكرية. نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية توجه جديد ينادي بمرور تأمين المصالح الإستراتيجية لأمريكا كقوى عظمى بشكل مباشر، أي عبر الهيمنة الفعلية.

وضمن هذه المصالح الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تأمينها، يحتل النفط موقع الصدارة، فالولايات المتحدة تستهلك مليون برميل يوميا مع توقع أن يرتفع هذا الاستهلاك خلال السنوات المقبلة إلى 80 حوالي مليون برميل فقط، كما أن مخزونها النفطي في 01 مليون برميل يوميا، ولكنها في المقابل لا تنتج سوى تراجع، وأن المخزون النفطي الأكبر عالميا يوجد في المنطقة العربية،

وبالتالي يتم اللجوء إلى سلاح الاحتلال بهدف فرض السيطرة على منابع النفط و بالتالي التدخل في السوق النفط العالمية.[1]

ومن بين أسس هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي:[2]

تعتمد مقاربة القوى الهيكلية في تحليل أسس هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي، لأنها تحليل للطبيعة المتداخلة و المترابطة العميقة في النظام المالي العالمي و علاقات القوة الواردة فيه، حيث يعبر عن الهيمنة من هذا المنظور على أنه نشر الولايات المتحدة للسلطة محليا و دوليا التي تسمح لها بتكوين تفضيل دول أخرى، و القدر على رسم الأطر التي من خلالها ترتبط أطراف النظام المالي العالمي ببعضها البعض، وتشمل أسس هيمنة الولايات المتحدة على ما يلي:

1. خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية باقتصاد قوي: جعلها في وضع موات للبدء في بناء مكانة مهيمنة في النظام المالي العالمي، حيث أن مكانة الدولار ودور نيويورك فتحت الطريق إلى التفوق المالي باسم أن الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب فقط، و نيويورك هو المركز المالي الوحيد المفتوح هذا من جهة، وفي الجهة الثانية، نجد أن المنافس الوحيد لتدقيق التفوق داخل النظام المالي العالمي تمرر من الحرب العالمية الثانية، و بحلول وقت استعاد الدول الأوربية انتعاشها، كان النظام المالي الأمريكي عاش قرابة عقدين من النمو المالي المحلي.وهو ما سمح للولايات المتحدة أن تتضمن أسبقية التمويل المباشر في النظام المالي العالمي.

2. التطورات التي عرفها الاقتصاد الأمريكي خلال السبعينات وانخفاض الإنتاج الصناعي وأزمة النفط: لعب دورا محوريا في الثورة المالية العالمية، كما أن التحرك نحو تعزيز قوة ونطاق الأسواق المالية من شأنه أن يزرع بذور الانهيار النهاري في نظام بريتن وودز مع ظهور أوروبا كقوة مالية منافسة في النظام الدولي مع ظهور أسواق اليورو.زيادة وصول أمريكا إلى أسواق اليورو كان أساسيا في التداول في مجال التمويل الدولي نحو هيمنة الولايات المتحدة باعتبار استثمار دول أسواق اليورو–دولار في اقتصاد الولايات المتحدة عزز من الترابط، و بالتالي الاعتماد على قوة الدولار.

3. قدرة الولايات المتحدة على المثابر على بيع الدين الحكومي الأمريكي: في الأسواق المالية الدولية هو المفتاح لبسط سلطة الولايات المتحدة الهيكلية، حيث تعتبر اليابان، الصين، بريطانيا، وألمانيا الملاك الرئيسيين لديون الحكومة الأمريكية.

[1] حناش الياس، بوزرب خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2] حناش الياس، بوزرب خير الدين، مرجع نفسه، ص 27.

4. انهيار نظام بريتن وودز كان مفيدا في نهاية المطاف للولايات المتحدة الأمريكية: حيث أن الولايات المتحدة ليست قادرة على استغلال استقلالية سياستها لجذب تدفقات رؤوس الأموال أو تمكين البنوك المركزية على توفير إطار مؤسسي للاستثمار الدولي، لكن بالإضافة إلى ذلك، فإنه يممن تطوير أشكال جديد من الرقابة المؤسسية على عمليات السوق.

5. السيطرة المؤسسية على أسعار الفارد والسرعة النسبية و الديناميكية للابتكار: تعتبر سببا في انفجار القطاع المالي، وهو يعتبر حاسما لأسس القوة الهيكلية للولايات المتحدة في النظام المالي العالمي، حيث أصبحت الولايات المتحدة رائدة في مجال الابتكار في السوق المالي، وهو ما ساعد على زياد المعاملات و تعزيزا استخدام الدولار كعملة رئيسية داخل الأسواق المالية نتيجة لعوامل الجذب النسبية لأسواق المالية الأمريكية و الدور ألإقراضي للبنوك الأمريكية في تطوير منتجات جديد وتقنيات في مجال التمويل.

المطلب الثاني: مفهوم النهوض الاقتصادي كمعيار للتنمية

جاء بروز مصطلح النهوض الاقتصادي في جانب كبير منه كنتيجة لصعود العولمة، حيث يتبنى هدفا أساسيا هو تحقيق الاقتراب من كيان اقتصادي معين يؤخذ كمرجع لتحقيق ذلك. وقد ظهر مصطلـح "النهوض الاقتصادي" مع صعود العولمة بشكل موازي لمصطلح " في بداية الستينيات كتعبير عن نقطة "الإقلاع الاقتصادي" الذي جاء به " التحول التي تجعل بلد معين ينتقل من حالة التأخر التنموي وضعف النمو إلى حالة النمو القوي والتنمية المستدامة.[1]

ويعكس هذا المفهوم رؤية نظامية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية والسياسية، والإستراتيجية التي تندرج ضمن ديناميكية وطنية ودولية ملائمة للانطلاق في سيرورة مستقبلية للاقتراب اقتصاديا من الدول المتقدمة، والتي يجب على كل دولة أخذها بعين الاعتبار في إستراتيجيتها التنموية ، كما يؤكد على هدف "القوة الاقتصادية" في بيئة عالمية متقلبة، مع إعادة تعريف دور الدولة من خلال تدخلها كفاعل استراتيجي قادر على تفعيل ديناميكية تنموية ناجعة، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف "البلدان الناهضة" على أنها تلك البلدان السائرة في طريق النمو، التي لم تعد جزءا من البلدان الأقل تقدما ولا من البلدان "حديثة التصنيع"، ويمكن التعرف على هذا النوع من البلدان من خلال هياكلها التي تكون

[1] سلامات عقيلة، داحي عمار، مفهوم النهوض الاقتصادي في اقتصاديات التنمية ومدى ملائمته لواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، الجزائر، العدد01، جوان 2018، ص 340.

على درجة عالية من التعقيد، خاصة ما يتعلق بتنويع الاقتصاد، وقطيعة المجتمع مع النموذج القديم.[1] وتتميز بمعايير جديدة:[2]

1. معايير نوعية تتمحور حول التغيرات الهيكلية التالية:

- التجديد القانوني والمؤسساتي.
- الانتقال من نموذج إنتاج زارعي إلى نموذج إنتاج صناعي.
- الانفتاح على السوق العالمي للمنتجات والخدمات وبالتالي الانفتاح على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

2. معايير كمية حيث تتميز بما يلي:

- مستوى الناتج الداخلي الخام في هذه الدول أقل من الدول المتقدمة.
- وجود نمو اقتصادي قوي وسريع.
- ميل المستوى المعيشي والهياكل الاقتصادية للاقتراب من نفس المستويات الموجودة في الدول المتقدمة.

إذن فإن النهوض يعني تحقيق البلد الذي هو في حالة تأخر تنموي قفزة نوعية وكمية كبيرة، تمكنه من الخروج من مجموعة الدول الأقل تقدما والالتحاق بمجموعة الدول التي تمكنت من تحقيـــق التنمية الشاملة، وبناءا على ذلك فقد ساهم مفهوم النهوض الاقتصادي في إثراء نظرية التنمية، حيث يبقى الهدف المنشود من الدول التي تعاني من تأخر اقتصادي منذ زمن طويل وحتى الآن، هو البحث عن سبل اللحاق والاقتراب الاقتصادي من الدول الغنية، وقد شكل هذا الموضوع ورشة مهمة للعمل في ميدان التنمية خلال سنوات طويلة عبر التاريخ الاقتصادي المعاصر.

[1] حناش الياس، بوزرب خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[2] سلامات عقيلة، داحي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 341.

المطلب الثالث: التجربة الصينية * الإقلاع الاقتصادي يمركز قوى للدولة خصوصا في زمن العولمة*

تعتبر التجربة التنموية الصينية واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الدولي حيث لفتت إنجازات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال 30 عاما من تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الكثير من العلماء و الباحثين داخل و خارج الصين و اتخاذها كنموذج للدراسة و المناقشة حيث أن التجربة التنموية الصينية هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية التي تذهب باتجاه الانفتاح، على العالم الخارجي ولا سيما العالم الغربي، و أحدث الإصلاحات الاقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية للمواطن الصيني.[1]

وتعد التجربة التنموية الصينية التي قادها الزعيم "دينج شاوبيغ" مند عام 1978 و استمر على نهجه من جاء بعده كتجربة فريدة من نوعها وهي محض إعجاب العالم واستطاعت هده التجربة من خـــلال نجاحاتها أن ترتقي بصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، وحققت التجربة الصينيـة تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني و لنا أن نستدل على نجاح هده التجربة من خلال معدلات النمـو الاقتصادي العالية المحققة والتي انعكست بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين، مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين وكذلك زيادة مساهمة الصين في التجارة العالمية، حيث تحول الاقتصاد أساسي في التجارة العالمية حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين تحديدا في سبتمبر عام 1982 عقب انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي، والذي اقر بالبدء بآليات اقتصاد السوق بجانب أسلوب التخطيط المركزي في الاقتصاد وتطبيق بعض المبادئ الرأسمالية بعد أن قبلت الصين ما يقارب ثلاثة عقود(1949–1978) في رداء الاشتراكية حتى فقد هدا المفهوم مصداقيته .و لم يعد يفي بمتطلبات القيادة الصينية في المرحلة التي تحاول فيها الصين صياغة مفهوم جديد ذو طابع صيني يجمع بين مفهوم الصيني الاشتراكي و المفهوم الغربي الرأسمالي، حيث تركزت المرحلة الأولى من الإصلاحات على الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي باعتباره العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وإنشاء المناطق الاقتصادية الكامنة في الساحل الجنوبي للصين، وتمثل القطاع الرائد في المرحلة الأولى الإصلاح في القطاع الزراعة، حيث انصب الاهتمام مند البداية على إنعاش الاقتصاد الريفي وقدم الحزب الشيوعي

[1] عطار عبد المجيد، وهيبة بوربين، التجربة الصينية في تطور العلوم والتكنولوجيا الإبداع والابتكار نموذجا، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 133.

خلال هذه المرحلة هناك العديد من الحوافز المادية وأقدمت الصين على إلغاء الكومونات، حيث أصبح الفلاح الصيني يمتلك الأرض التي يزرعها ويسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة شرعية، ونتج عن حل الكومونات إيجابيات وسلبيات، حيث أدى إلى تشجيع الفلاحين على التخلص من كافة المجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والريفي وفي الجانب المقابل أدى إلى زيادة هجرة العمالة من الريف إلى المدن و المناطق الحضارية، الأمر الذي أدى زيادة نسبة البطالة المدن، مما دعا الحكومة إلى وضع قيود على الهجرة لتلاقي احتمال حدث المزيد من البطالة في المدن.[1]

شرعت القيادة السياسية الصينية في أواخر التسعينات القرن العشرين إصلاح الأنظمة الاقتصـــادية الداخلية وانتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي في نفس الوقت و اعتبرت الانفتاح عنصرا هاما في إستراتيجية التنمية الاقتصادية و استوعبت الصين تجربة الاقتصاد الموجه لتصدير في اليابان الدول الأسيوية الأربعة (هونغ كونغ و سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية) في شرق أسيا لدفع النمو السريع للاقتصاد، وبدأت الصين تنتهج إستراتيجية موجهة لتصدير في سياسة الانفتاح مرتكزة على تفوق الصين النسبي في مجال الصناعات كثيفة العمل، ففي ثمانينات القرن العشرين بدأت الصين تتبنى قاعدة الانفتاح تتكون من أربع مدن ساحلية، يرجع السبب الأساسي في دلك أن الصين دولة ذات مساحة شاسعة وصلت لفترة طويلة تطبق نظام الاقتصاد المخطط.[2]

وبدا من عام 1980 قامت الصين مناطق اقتصادية خاصة بهدف أن تصبح هده المناطق بمثابة نوافذ لتطويرها الاقتصاد الصيني و محورا النظام الاقتصادي ومن ثم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير مند تطبيق الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينات القرن العشرين تتخذ الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات التفعيلية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا المتقدمة والموارد الرأسمالية والخبرات وتجارب الإدارة التي تم جمعها خلال كل هدا عنصر أساسي هام جدا لتطور الاقتصاد الصيني، وحقق الاقتصاد الصيني إنجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ومند عام 1993 قلت الصين تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جدب الأجنبي المباشر خلال عشر سنوات متتالية و في عام 2002 تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية و أصبحت اكبر دولة في العالم تجدب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

[1] عطار عبد المجيد، وهيبة بوربين، مرجع سبق ذكره، ص 141.
[2] عطار عبد المجيد، وهيبة بوربين، مرجع نفسه، ص 144.
[3] عطار عبد المجيد، وهيبة بوربين، مرجع نفسه، ص 150.

المبحث الثاني: دعائم الارتكاز للإقلاع الاقتصادي

لتحقيق الإقلاع الاقتصادي لأي دولة وجب على كل دولة أن توفر عدة ركائز أساسية تساعدها لتحقيق ذاتها وهدا ما سنتطرق إليه في هدا المبحث من رشادة الموارد والشراكة بين القطاعين إلى محاربة الفساد.

المطلب الأول: الحكومة وضرورة ترشيد الموارد

الترشيد هو التعبير عن العمليات و الإجراءات التي تتمخض عنها زيادة كفاءة و عمل وسائل الإنتاج المتاحة و التحسين المستمر لأسلوب الأداء المعمول به.

حيث أشهدت نظرية الموارد والكفاءات من أفكار الباحثة edith penros وتطورت مع الأعمـــــــــــال jaybernayr briger و wernerfelt حيث تعود جذور المقاربة بالموارد و الكفاءات في مجال علوم التسيير إلى سنة 1959 حيث قامت الباحثة المذكورة سلفا ينشر كتابها "نظرية نمو المنشاة " التي هدفت من خلاله إلى فهم عملية نمو المؤسسات، و حدود هدا النمو و يعتبر الباحث wernerfelt أول من أطلق هده التسمية (المقاربة المرتكزة على الموارد و الكفاءات) يشرح أسباب تمايز المؤسسات التي تعمل داخل نفس الصناعة عند تطبيق نظام الجودة على التنمية الموارد البشرية فان المؤسسة تسمى إلى تحسين جودة الخدمة التدريبية والمنتج التدريبي أي رفع كفاءة الأداء التدريبي للإدارة أو وحدة تنمية الموارد البشرية بشكل متنامي، مما يعني المزيد من الارتباط بين ما يتعلمه العميل وما يحتاج إليه في تطوير أدائه ويعني دلك أن تتحول الموارد البشرية إلى احد مصادر التنمية الرئيسية و الهامة بالمؤسسة والتي سوف تساهم بكل تأكيد في دعم المؤسسة.[1]

[1] دداش أمنة، بوزيان عثمان، ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات، سعيدة، ص 195.

الشكل رقم01: العلاقة بين تحسين الجودة وأثارها على التكاليف الربحية

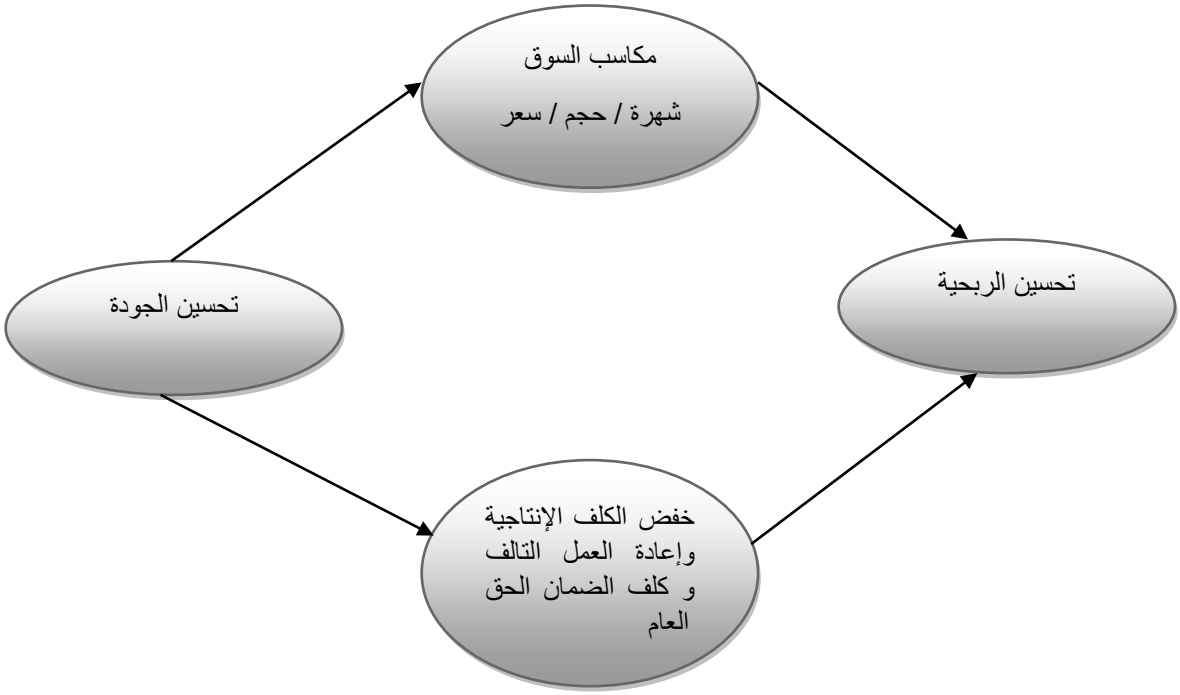

المصدر : درداش أمنة، بوزيان عثمان، ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات، سعيدة، ص200.

يشير الشكل إلى ما يؤديه تحسين الجودة على الكلفة وهدا بدوره بخطط الكلفة الكلية، و الذي بدوره يحقق مكاسب للمنطقة من خلال إعطائها الشهرة المتأنية من المطابقة للمواصفات و إمكانية زيادة حصتها السوقية و تحديد أسعارها بحدود معينة ومن خلال تحقيق مكاسب السوق و تنخفض التكاليف مما يساهم في زيادة الربح ،و تتبع أهمية إدارة الموارد المادية من كونها وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة ادا أحسن تخطيط و تنفيذ المهمات المناطة بها بنجاح .فتوفر المستلزمات في الوقت المناسب و تخزينها تخزينا سليما يضمن استمرار العمل الإنتاجي في المنظمة، ويجنبها خطر توقف عن العمل ومن ثم عرض منتجها بأسعار تنافسية في سوق حيث يؤدي تحسين الجودة إلى تحسين كفاءة استقلال الموارد و تحسين كفاءة العملية الإنتاجية.

ويمكن توضيح أهمية الجودة الشاملة بالنسبة للإنتاجية ومتغيرات أخرى من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: أهمية إدارة الجودة الشاملة

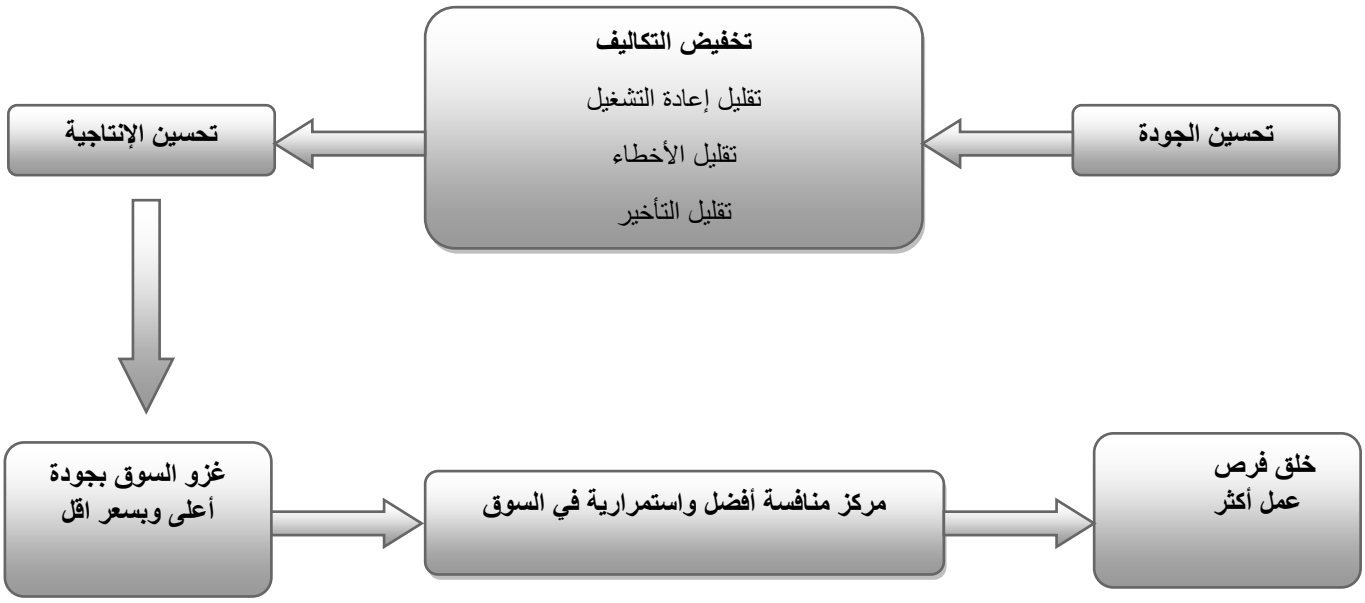

المصدر: دداش أمنة، بوزيان عثمان، ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات، سعيدة، ص201.

إن تحسين الجودة في المؤسسة يصاحبه في الغالب تقليل التكاليف وتحسين طريقة العمل، وذلك نتيجة تخفيض تكلفة الإنتاج ، أو الحصول على معدلا اكبر من المخرجات باستخدام نفس المدخلات، و يعتبر تأثير الجودة العالية للمنتجات على المزايا التنافسية تأثيرا مضاعفا حيث بالتحسين المستمر في جودة المنتجات وإدخال منتجات ذات جودة عالية يزيد من مبيعات المؤسسة وبالتالي يزيد من ربحيتها، والشكل التالي يوضح تأثير الجودة على أرباح المؤسسة:

الشكل رقم 03: تأثير الجودة الشاملة على أرباح المؤسسة

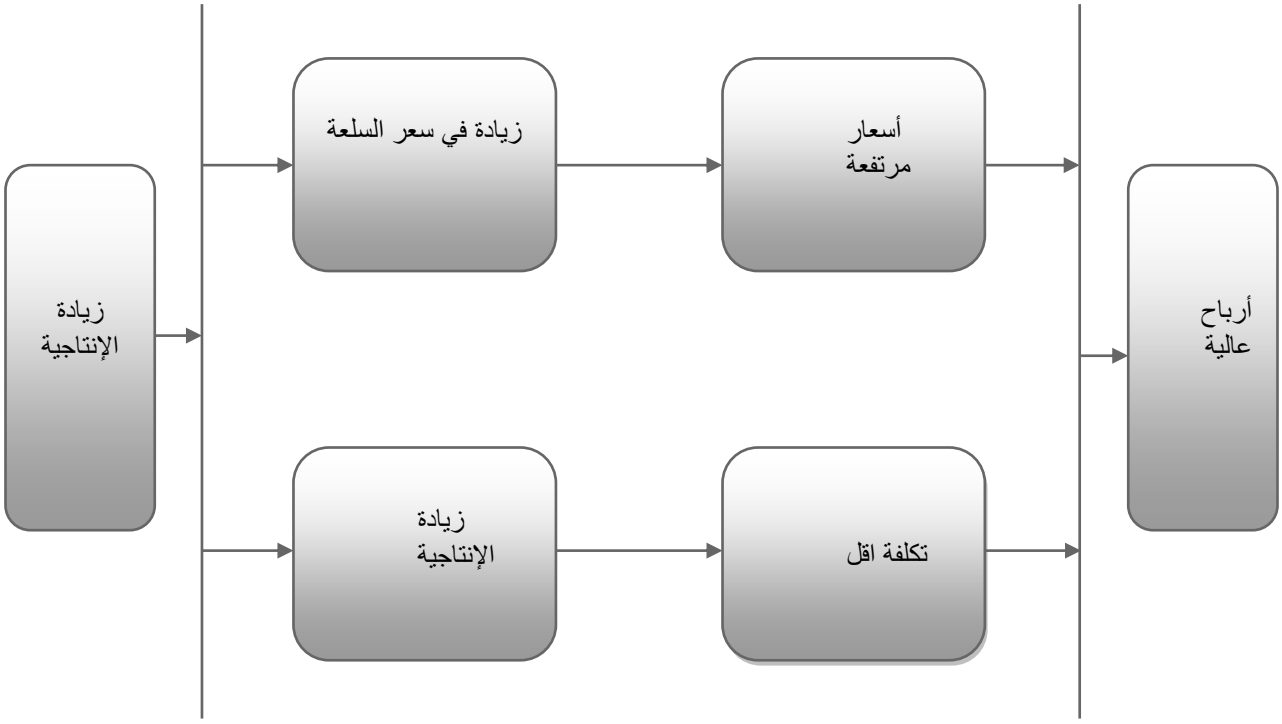

المصدر: عمر تيمغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 78.

وقد أكدت الدراسة أن مفهوم إدارة الجودة كان هو قاعدة الأساس وتتمثل أهميتها في تحسين الربحية وتعزيز المركز التنافسي فضلا عن الاستجابة لتوقعات الزبائن وتحسين معدلات الإنتاجية الأمر الذي يعكس أهمية هذا المدخل في تحقيق أداء متميز لأداء المنظمة وعلى جميع المستويات.

المطلب الثاني: الشراكة بين القطاعيين العام والخاص

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي اتفاقية بين جهة حكومية وشريك خاص لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم الخدمات العامة.[1]

تعد الشراكة بين القطاعيين العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن ساهم في تحويل المرافق العمومية و المشاريع الكبرى في مجال البنية الأساسية كما أنها تمثل وسائل التثمين الاقتصادي للملك العمومي، ويمكن القول أن الشراكة بين القطاعيين العام و الخاص هي عبارة عن أوجه التفاعل و التعاون المتعدد بين القطاعيين العام والخاص ودلك في ما يتعلق بتوظيف إمكانياتها البشرية و المالية و الإدارية و التنظيمية و المساءلة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تمد عدد اكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فعالة و تحقيق وضع تنافسي أفضل.[2]

وتعني بالشراكة الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص من اجل أصول و خدمات أساسية للبنية التحتية التي كانت توفر تقليديا من قبل الحكومة و يشرك القطاعيين من طائفة واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية التي تستخدم في بناء و تشغيل المستشفيات و المدارس و السجون و الطرق و الجسور و الإنفاق و شبكات السكك الحديدية و مياه الصرف الصحي و النباتات و تبرم الشراكة بين القطاعيين العام و الخاص مجموعة من الترتيبات و العلاقات في سياق الهياكل الأساسية و غيرها من الخدمات من خلال عقود ملزمة على القطاع بتقديم خدمات بالنيابة عن الحكومة.[3]

ومن بين مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:[4]

مما لا شك فيه بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر نموذجًا متطورًا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما عندما يكون الاقتصاد الوطني يعمل بأدنى من كامل قدراته وطاقاته التشغيلية في المجالات الاقتصادية جميعًا، من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاع العام والخاص،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص19.

[2] سميرة كريمن، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، 01، 12 جانفي 2019، ص 254.

[3] سميرة كريمن، المرجع نفسه، ص 255.

[4] أنيس بو دياب، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني، مجلة الدفاع الوطني، الجامعة اللبنانية، 99، 2017، ص 44.

من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، وهنا يمكن حصر مبرّرات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط الآتية:

– عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده.

– التغير التقني والاقتصادي المتسارع الذي يتيح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.

– ضغوط المنافسة المتزايدة وتراجع معدّلات النموّ في الناتج المحلي.

– محدودية الموارد المالية والبشرية لدى القطاع العام، وعدم قدرته على مواكبة التطوّر التكنولوجي بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها. وعليه فإنّ الشراكة تعمل إدا على تخفيف حدّة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

– زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني الناتج عن هذه الشراكة.

– اختيار المشروعات المناسبة بحيث يمكن تكرارها لتحفيز القطاع الخاص.

ومن بين فوائد الشراكة ومزاياها:[1]

– توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف، هم أطراف الشراكة أي القطاع الخاص والقطاع العام.

– توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها، يساعد ذلك على تقليص المدّة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي تحسين موقف القطاع العام.

– تخفيف الضغط عن المالية العامة التي تعانيها الحكومات، وخلق القيمة المضافة التي توفّرها المرونة المالية، مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.

– إن ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقّق نتائج أفضل ممّا يستطيع أن يحقق كل فريق على حدة. يتم ذلك من خلال تأثير الشركاء على أهداف بعضهم البعض وقيمهم، عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل. سيكون هناك من ناحية أخرى مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف في ما بينها ونتيجة قدرة القطاع الخاص على تأمين التمويل اللازم للمشروعات.

– تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.

[1] أنيس بو دياب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

–تبني مناهج عمل أكثر إستراتيجية من قبل الشركاء عبر تزويد أفكار إستراتيجية أفضل من قبل القطاع الخاص، وصياغة أفضل.

– إعطاء البعد الاقتصادي اهتمامًا أوسع في السياسات ذات العلاقة، وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وصولا إلى النمو في الناتج المحلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

– التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية، حيث يسهل الشريك في القطاع العام الشأن القانوني، ويسعى الشريك الخاص إلى تأمين إنتاجية أعلى.

– إعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص.

– تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والرؤية والنظرة المستقبلية، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.

–خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة. تسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير من دون التأثير على أعمالها الحقيقية المتعلّقة بتطوير السياسة الاجتماعية، والتوجّه المستقبلي وإدارة الخدمات وتقويمها.

– الشراكة بين القطاعين هي التي تحمي المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية للقطاعين.

– الشراكة تفتح حيزا اقتصاديا لدخول الشركات الكبيرة، الصغيرة، والمتوسطة معا إلى أسواق كانت مستبعدة منها، مما يؤدي إلى تأمين فرص عمل إضافية.

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشجع المنافسة وتحفز على الابتكار.

ومن بين المخاطر المحتملة من الشراكة بين القطاعين:[1]

مما لا شك فيه بأن أي عمل اقتصادي منتج، بغض النظر عن طبيعة ملكيته، يتعرض أو يمكن أن يتعرض لمخاطر مختلفة، ويمكن تلخيص المخاطر بالنقاط الآتية:

– فقدان السيطرة من جانب القطاع العام على العمل.

– زيادة التكاليف الناتجة عن سوء الدراسة في الجدوى الاقتصادية.

– المخاطر السياسية (تغير في القوانين بشكل مفاجئ...).

– ضعف مستوى المراقبة والمساءلة (ربما بسبب عدم خبرة المقيمين على الرقابة).

[1] أنيس بو دياب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

– الإنتاج غير مطابق للمواصفات والمقاييس.

– ضعف مستوى التنافس بين الشركاء بسبب غياب التحفيز.

– سوء اختيار الشركاء (سوء نية أو سوء تقدير).

– رفض المجتمع للمشروع لأسباب بيئية أو اجتماعية أو بسبب العادات والتقاليد.

وتتمثل الأهداف من الشراكة بين القطاعين والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية ووضع أولويات لمشروعات البنية الأساسية، كذلك لمراقبة مقدّمي الخدمات بغية تحسين نوعيّتها ورفع جودتها. كما وتهدف هذه الشراكة إلى إدخال الكفاءات الإدارية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص وإشراكه في تحمل المخاطر وإن الشراكة بين القطاعين تحقق أيضًا قيمة أفضل مقابل النقود في ما يتعلّق بالإنفاق العام من خلال السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة خلال مدّة العقد. أما السعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير مستوى الخدمة نفسه، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر التي يمكن للحكومة أن تواجهها.

كما وأن الشراكة بين القطاعين تهدف إلى تفادي تراجع الأصول والمنشآت الضرورية للقطاع العام نتيجة الصيانة غير الفعّالة أو التّشغيل السيئ للأصول وإدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة لهذه الأصول.

- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة لأموال والتشغيل والصيانة
- إدخال الإدارة والكفاءات القطاع الخاص إلى مجال تمويل المشروعات البنية التحتية وإشراكه في تحمل المخاطر
- نقل المخاطر إلى القطاع الخاص فيما يكفي التصميم والإنشاء والتمويل في كل الموارد المحدودة للقطاع العام
- وضع الأولويات لأهداف مشروعات البنية التحتية
- تنفيذ مشروعات الاستثمار في مدة قصيرة وبميزانية محدودة

[1] أنيس بو دياب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ومن متطلبات الشراكة الناجحة مايلي:[1]

- إن نجاح أي رؤية إستراتيجية على المستوى الاقتصادي العام تحتاج إلى ظروف وبيئة خاصة وأدوات تساعد على تحقيق أهداف هذه الرؤية، لذلك يمكن تحديد الخطوط العريضة لمتطلبات نجاح هذا الأسلوب بالآتي:
- – دعم سياسي قوي على المستوى الوطني مما يؤدي إلى تشجيع هذا النشاط مع وجود تطوّر واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوافرة لدى أطراف الشراكة.
- – تحليل دقيق ومفصّل وشفّاف لجدوى المشروع قبل التعاقد.
- – تحليل مفصل للمخاطر من جميع جوانب المشروع الفني والتجاري فضلا عن المخاطر السياسية.
- –عقود مبرمة جيدة وشفافة وتنافسية ومفصلة على المدى الزمني القصير والمتوسط والطويل.
- – الرغبة من قبل الشريك العام (القطاع العام) بالقبول في حلول إبتكارية.
- – رقابة فعالة وحرفية على الشريك في القطاع الخاص من قبل العميل الحكومي.
- ضرورة توفر دعامة ثقافية تؤمن الشراكة.
- وجود تصور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة و الضعف المجتمع و فهم مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المجتمع وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.
- الرغبة و القدرة على رعاية الزيادة و تشجيع المخاطرة و دعاية المشاريع المرتبطة به .

[1] د.أنيس بو دياب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

والجدول التالي يبين مراحل الشراكة بين القطاع العام والخاص

جدول رقم01: مراحل الشراكة بين القطاع العام والخاص

المراحل	العناصر
المرحلة الأولى **وضع الأهداف وتحديد الوسائل**	تعريفات (البرنامج – الجهة الحكومية المعنية – الشراكة – الشريك) الأهداف من عملية الشراكة / المعايير والتعليمات المتفق عليها / ملخص تنفيذ بموضوع الشراكة
المرحلة الثانية **التوجه نحو الشراكة**	شراكة قابلة للتطبيق تحديد نوعية الشراكة مراجعة السياسات والتشريعات
المرحلة الثالثة **مضمون الشراكة**	دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى الشاملة تحليل المخاطر المتوقعة والمشاركة فيها تصميم مشروع الشراكة
المرحلة الرابعة **البحث عن الشراكة المجدية**	معلومات متاحة عن الشراكة تقديم عروض الشراكة
المرحلة الخامسة **اختيار الشريك الامثل**	تقديم العروض التفاوض التمويل
المرحلة السادسة	مهام ومسؤوليات كافة الأطراف التفاوض

إدارة عقد الشركة	مؤشرات الأداء المشاركة في العوائد العقد في الصورة النهائية تنفيذ وإدارة العقد
المرحلة السابعة **الإدارة الشاملة لعقد الشراكة**	إدارة المخاطر السياسات والقوانين الجديدة والمعدلة إدارة التمويل الموافقات الحكومية التواصل الموارد البشرية حل النزاعات حقوق إدارة المعرفة
المرحلة الثامنة **المراجعة الدورية لمشاريع الشراكة**	وحدة المراجعة مخطط المراجعة دليل وإجراءات المراجعة قياس مؤشرات الأداء متابعة نتائج المراجعة
المرحلة التاسعة **مشروع الشراكة مكتمل**	الرقابة إنهاء العقد انتهاء العقد الخبرات المتراكمة

المصدر : www.albankaldawli.org

يبين الجدول أدناه بعض أنواع الشراكة:

جدول رقم 02: أنواع الشراكة

النوع	التشغيل والصيانة	التمويل	الملكية عند انتهاء العقد	مدة العقد سنوات
عقد إدارة	قطاع خاص	دولة	دولة	5 – 3
تأجير تمويلي/إكراء	قطاع خاص	دولة	دولة	8 – 5
إعادة تأهيل، تشغيل ونقل ROT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	20 – 15
إعادة تأهيل، تأجير تمويلي ونقل RLT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	20 – 15
بناء، إعادة تأهيل، تشغيل ونقل BROT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	30 – 20
بناء تشغيل ونقل BOT	قطاع خاص	قطاع خاص	شبه خاص	30 – 20
بناء تملك تشغيل ونقل BOOT	قطاع خاص	قطاع خاص	شبه خاص	30 – 20
بناء تأجير تمويلي وتملك BLO	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
بناء تملك وتشغيل BOO	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
امتياز	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
خصخصة جزئية	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
خصخصة كاملة	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	غير محددة (أو وفق مدّة الترخيص)

المصدر: أنيس بو دياب، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني، مجلة الدفاع الوطني، الجامعة اللبنانية، 2017، ص 99.

ومن بعض المفاهيم الخاطئة التي قد اشرنا إليها عن الشراكة:[1]

لا بد أن نتحدث عن جملة من المفاهيم الخاطئة المنتشرة حول مفهوم تلك الشراكة، والتي تؤثر بشكل أو بآخر سلبا على اعتمادها من قبل الحكومات حول العالم.

أ – تمويل المشروع من قبل الدولة هو أقل كلفة:

هذا أمر غير صحيح، إذ إن كلفة المشروع هي نفسها في كل الحالات، آخذين بعين الاعتبار المخاطر والكلفة الإضافية التي سيتحمّلها القطاع العام نتيجة زيادة حجم الديون السيادية، بالإضافة إلى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على الطلب على موضوع القروض.

ب– الشراكة ستؤدي إلى فقدان وظائف موظفي القطاع العام:

إن هذا المفهوم خاطئ أيضا، إذ إنّ القطاع العام سيبقى له حق تقديم الخدمات، وبالتالي هناك إمكانية استحداث وظائف جديدة بفعل بناء إنشاءات جديدة.

ج – الشراكة هي خصخصة مقنعة:

في الخصخصة يُعطى القطاع الخاص الحرية في وضع مواصفات الإنتاج وكذلك الأسعار، بينما في عقود الشراكة تحدّد المواصفات والأسعار مسبقا ضمن استدراج العروض، كذلك تبقى في الشراكة مسؤولية تقديم الخدمة على عاتق القطاع العام بعكس الخصخصة.

د – الشريك الخاص يبغي تحقيق الأرباح على حساب الدولة:

إن مفهوم الشراكة الناجحة يقضي باستفادة الأطراف المتشاركة، مما يتيح للقطاع الخاص تحقيق العائد المطلوب الناتج عن مشاركته و يتيح أيضًا للقطاع العام في حال نجاح الشراكة، تحقيق أعلى إفادة ممكنة.

هـ – الشراكة هي الملكية المختلطة لشركة المشروع:

إن القطاع الخاص يؤسس شركة المشروع ويموله ويديره ويملكه للفترة المتعاقد عليها فقط. إذا أراد القطاع العام الإسهام في التمويل، تكون له حصّة في الشركة وتكون عندها شركة المشروع شركة مختلطة.

و – الدولة تفقد السيطرة على الكلفة والجودة:

إن مسؤولية القطاع العام في عقود الشراكة هي تقديم الخدمة، وهو بالتالي يضع مواصفات الإنتاج التي على أساسها يتم اختيار الشريك.

[1] أنيس بو دياب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الثالث: الفساد ومدى تأثيره على الإقلاع الاقتصادي

لا اختلاف أن الفساد لم يعد ظاهرة وطنية بل مشكلة عابرة للحدود تشكل تهديدا للدول الفقيرة المختلفة لأنه يقضي على حق شعوبها في التنمية، أنتج الفساد أنظمة حكم فاسد أصبح فسادها احد المعوقات الأساسية لتحقيق تمتع المواطن بحقوق الإنسان لأنه طبع ثرواته الطبيعية و مواردها المالية في صفقات مشبوهة و مشاريع وهمية.[1]

تتطلب تفعيل مكافحة الفساد تحقيق التزام كل الدول خاصة الدول الغنية المتطورة منها، بدلك لأنها الجهة التي تملك القدرة المادية و البشرية كما أن شعوبها لن تقوم بدلك لان الفساد يخدم مصالحها، للقضاء على الفساد وجب تدعيمها بنصوص اتفاقية تجرم الفساد إما بوصفه جريمة عابرة للحدود أو بوصفه جريمة دولية من فئة جرائم الحرب أو الجرائم الإنسانية تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدوليـــــة، مما لا اختلاف فيه أن خطر ما ينتج عن ممارسات الفساد هو دلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل و قيم المجتمع مما يشبع حالة ذهنية لدى الإفراد، تبرر الفساد و نجد له الذرائع ما يبرر استمراره و يساعد على اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، أد يلاحظ إن الرشوة و العمولة و السمسرة أخدت تشكل تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد في معاملات اليومية يؤدي بدلك لفقدان القانون الهيبة في المجتمع، لان المعتدين يملكون تعطيل القانون و قتل القرارات التنظيمية في المهد و هو ما يؤدي إلى أن يفقد المواطن العادي ثقته في سيادة القانون، و تصحيح مخالفة القانون هي أصل و الالتزام بأحكامه هو الاستثناء، كما يشكل الفساد تهديدا لحق الشعوب في التنمية لأنه أولا يتسبب في منع صفقات و مشاريع اقتصادية ليس على أساس الفعالية، ثانيا يتسبب في نزيف مالي حيث يقوم المسئولون الحكوميون بتحويل أموال الفساد إلى بنوك الدول المتقدمة أو استثمارها في البورصات الأوروبية.[2]

يؤكد مجلس حقوق الإنسان أن الفساد هو احد المعوقات التمتع بحقوق الإنسان، لان ظاهرة الفساد وتحويل الأموال المتأنية من مصدر غير مشروع تقود بصورة خطيرة التمتع بحقوق الإنسان المدنية و السياسية و كذلك الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و لاسيما الحق في التنمية حيث يعتقد أن تكوين ثروة شخصية في الدول النامية بطرق غير مشروعة يمكن أن يعود بشكل خاص على المؤسسات

[1] سالم حوة، تفعيل مكافحة جرائم الفساد عبر توسيع اختصاص نظام روما تجريم الفساد بوصفه جريمة دولية،الجزائر،العدد1 المجلد الرابع، 2019، ص 326.
[2] سالم حوة، مرجع نفسه، ص 327.

الديمقراطية و الاقتصاديات الوطنية و سيادة القانون، كما أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تلك الأموال المهربة في بنوك الغربية إلى بلادها.[1]

ونتيجة لتفشي الفساد في العقود الأخيرة و تخطيه حدود الدولة الواحدة مستغلا التداعيات السلبية العولمة والتقدم الهائل الاتصالات و المواصلات و التكنولوجيا المعلومات، فقد ازداد اهتمام الأسرة الدولية بضرورة التصدي له ومكافحته انطلاقا من أهداف و مقاصد ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الرخاء و التنمية المستدامة للدول اختصاص قمع أفعال الفساد، و اكتفت الاتفاقية بوضع الإطار التجريم للعديد من الأعمال غير مشروعة التي يشكل جرائم الفساد يتعين فرض عقوبات مناسبة على مرتكبيه، و حملت كل دول التزام المتابعة، حيث تؤكد الاتفاقية أنها تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم القيام عمدا بوعد موقف عمومي أجنبي أو موقف مؤسسة دولية عمومية بمزية غير مستحقة، أو عرفها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان أخر، لكي يقوم دلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية من اجل حصول على منفعة تجارية أو أي مزية غير مستحقة أخرى أو الاحتفاظ بها فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية، كما تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم قيام الموصف العمومي أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية عمدا بشكل مباشر أو غير مباشر أو قبول مزية غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لشخص أو عيان أخر، لكي يقوم دلك الموظف بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية تعتقد أن اتفاقية الفساد كنص قانوني جيد لكنه يفتقد لآلية التنفيذ لدلك لن تكون النتيجة أبدا القضاء على الفساد لان الأخير يهدد مصالح الدول المختلفة في حين هو يخدم مصالح الدول القوية.[2]

[1] سالم حوة، مرجع سبق ذكره، ص 329.
[2] سالم حوة، مرجع نفسه، ص 330.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: دراسة سابقة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي

دراسة **لجليل مونية،** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 08، والتي تضمنت دراسة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي حيث انطلق من الإشكالية التالية: ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو والتنمية باعتبارها المحور الرئيسي لاقتصاد الدولة ؟ وما هي العراقيل والعوائق التي تواجه تنميتها وتطويرها ؟

حيث توصلت الدراسة الى معرفة

- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- آليات تأهيل القطاع على ضوء الإصلاحات الاقتصادية
- برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- آليات التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
- الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: دراسة سابقة حول سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر

دراسة بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، 01، والتي تضمنت دراسة حول سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث انطلق من الإشكالية التالية:

هل استطاعت هذه التدابير المتخذة دعم الإقلاع الاقتصادي المنشود ؟

حيث توصلت الدراسة الى معرفة:

1- أهم الاختلالات الهيكلية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري ومحدودي الدخل إنما تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتزايد أزمة المديونية الخارجية التي أصبحت تلتهم 80% من حصيلة الصادرات وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 9.05 مليار دولار عام 1993.

2- أظهرت دراسة برنامج الإصلاح بالجزائر ضرورة المزج بين السياسة المالية والنقدية والتجارية لخفض عجز الميزانية، وعلاج ميزان خوصصة القطاع العام والاستثمار الأجنبي، ويتطلب نجاح برنامج

الإصلاح ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين والعمل على تخفيف آثار الإصلاح على محدودي الدخل، وكذلك ضرورة الإصلاح التدريجي للحد من الآثار السلبية للإصلاح.

3 – نجم عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي مجموعة من الآثار الإيجابية لعل من أهمها ما يلي:

أ – انخفاض معدل التضخم إلى 0.3 % عام 2000 بعد أم بلغ نحو 30% سنة 1995.

ب– تحول عجز الميزانية والمقدر ب8.7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح الى فائض في الميزانية قدره 2.4 % من الناتج الداخلي الإجمالي عام 1997.

ج – زيادة نسبة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 18 مليار دولار عام 2001 بعد مدة ثماني سنوات (1986 –1993) لم يتجاوز فيها مستوى 2 مليار دولار.

د – أدى خفض أعباء الدين إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة، وتحسن حالة ميزان المدفوعات.

هـ – نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5 % عام 2000 بعد أن كان سالبا في بداية الإصلاح.

وبناء على ذلك نتقدم بمجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

أولا: العمل على استمرارية السياسات المؤدية إلى خفض عجز الميزانية، وعجز ميزان المدفوعات وخفض معدلات التضخم، والعمل على تنمية الأسواق المالية والاعتماد على الموارد المحليةّ ، وتشجيع الصادرات وخفض الاستهلاك، والحد من الواردات ومطالبة الدول الدائنة بالمزيد من خفض المديونية وتحويلها إلى استثمارات في داخل البلد.

ثانيا: أهمية انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي لتصحيح الاختلالات الهيكلية وفقا لما يتلائم مع طبيعة ظروف البلد ومراعاة التدرج في تنفيذ برامج الإصلاح.

ثالثا: يتطلب تخفيف عبء الإصلاح على محدودي الدخل والفقراء ضرورة الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي للمساهمة في توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وتطوير برامج التأمينات والمعاشات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

ومن خلال الدراسات السابقة المعتمدة التي ركزت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وسياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث حاولنا من خلال هته الدراسة تسليط الضوء على المقارنة حول الإقلاع الاقتصادي بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التركي ودلك بالتركيز على مدى ترشيد الموارد ومدى نجاح الشراكة بين القطاعين ونقصد بالقطاعين العام والخاص كما اشرنا أيضا إلى مدى تأثير الفساد على الإقلاع الاقتصادي وتتقاطع دراستي مع الدراسات السابقة في كونها تصب نحو موضوع واحد ألا وهو الإقلاع الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول: توصلنا في هدا الفصل إلى هيمنة الولايات المتحدة مرورا بمفهوم الإقلاع الاقتصادي كما تطرقنا إلى الآليات التي تساعد على تحقيق الإقلاع الاقتصادي من ترشيد الموارد والشراكة إلى ظاهرة الفساد التي تؤثر سلبا على الإقلاع الاقتصادي خاتمين الفصل بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

مقارنة بين

الاقتصاد التركي

والاقتصاد الجزائري

تمهيد: تطرقنا في هدا الفصل إلى مقارن بين الاقتصاد التركي والاقتصاد الجزائري، ودلك برؤية مدى قدرة كل من الدولتين لمحاربة الفساد ومدى قدرة نجاح كلا من الدولتين لمدى قدرتهم لنجاح الشراكة ومدى نجاحهما في ترشيد الموارد.

المبحث الأول: الاقتصاد التركي

يعتبر الاقتصاد التركي من بين الاقتصاديات التي أدهشت العالم والتي أثارت الجدل من خلال سياساتها الناجحة، وخاصة في المرحلة التي قادها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، ومن خلال هدا الفصل سنتطرق لدراسة لمدى نجاح الدولة التركية في ترشيد مواردها ومدى قدرتها على محاربة الفساد ومدى مشاركة الدولة مشاريعها مع القطاع الخاص.

المطلب الأول: مدى نجاح الدولة التركية في ترشيد الموارد

لقد أصبحت تركيا إحدى أسرع أسواق الطاقة نموًا في العالم، وذلك بالتوازي مع نموها الاقتصادي خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وقد أثمر نجاح برنامج الخصخصة الجاري تنفيذه منذ عام 2002 عن تولي القطاع الخاص حاليًا توزيع الطاقة بالكامل، بينما من المقرر الانتهاء من وحدات توليد الطاقة خلال السنوات القليلة القادمة، فإن برنامج الخصخصة المشار إليه قد منح قطاع الطاقة في البلاد بنية عالية التنافسية وآفاقا جديدة للنمو، ولقد كان التوسع الاقتصادي وارتفاع دخل الفرد والاتجاهات الديموغرافية الإيجابية وتسارع وتيرة التوسع العمراني هي الدوافع الرئيسية للطلب على الطاقة، والذي من المقدر أن يزداد بمعدل 6 بالمائة سنويا خلال عام 2023، وللوفاء بالطلب المتزايد في الدولة على الكهرباء، من المتوقع للقدرة الكهربية القائمة حاليا وقدرها 80 جيجا وات أن تصل إلى 120 جيجا وات في 2023، وذلك من خلال ضخ القطاع الخاص لمزيد من الاستثمارات، وكجزء من جهود الدولة لتوفير طاقة مستدامة يعتمد عليها إلى المستهلكين، تقدم تركيا إلى المستثمرين حوافز مجزية مثل التعريفات الخاصة وضمانات الشراء وأولويات التوصيل وإعفاءات الترخيص الخ، حسب نوع وقدرة منشأة توليد الكهرباء، ففي الخمس عشرة سنة الماضية، قامت الحكومة التركية بإصلاحات ذات دلالة لتوفير الطاقة، كما تعمل البلاد على النهوض بمشاركة الكيانات الخاصة، وبالتالي تكون تركيا قد خلقت سوقًا للطاقة أكثر تنافسية. إن خصخصة أصول توليد الطاقة جنبا إلى جنب مع إستراتيجية لتمهيد الطريق لمزيد من الاستثمارات الخاصة، أدى إلى زيادة نصيب الكيانات الخاصة في قطاع توليد الكهرباء، من 32 بالمائة في 2002 إلى 75 بالمائة في 2017، وخطوة أخرى اتخذتها الحكومة التركية لزيادة تنافسية قطاع الطاقة هي إنشاء شركة EXIST، تلك الشركة المساهمة التي تتولى مسؤولية إدارة وتشغيل أسواق الطاقة بما في ذلك السلع المرتبطة بالكهرباء والغاز الطبيعي.[1]

[1] www.invest.gov.t، 2019/02/16، 11:45 PM.

وبالإضافة إلى وجود سوق محلية ضخمة، تحتل تركيا موقعا استراتيجيا بين عدد من أكبر مستهلكي وموردي الطاقة في العالم، وبالتالي تعتبر مركزا إقليميا للطاقة، كما أن خطوط أنابيب النفط والغاز القائمة والمخطط إنشاؤها والمضايق التركية البالغة الأهمية والاكتشافات الواعدة في احتياطيات النفط والغاز داخل البلد نفسه تمنح تركيا قدرة متزايدة على التأثير على أسعار الطاقة وتعزيز مكانتها كطريق للمرور، وتتوفر فرص إنتاج أنواع متجددة من الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية في تركيا بوفرة، كما أن السياسات المشجعة المدعومة بالرسوم المنخفضة لإمدادها من المتوقع أن تزيد نسبتها في الشبكة المحلية خلال السنوات المقبلة، وقد وضعت الحكومة التركية على رأس أولوياتها زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي حجم الطاقة القائمة في البلاد لتصل إلى 30 بالمائة بحلول عام 2023، ويأتي ذلك في الوقت الذي تلتزم فيه الحكومة بتحقيق كفاءة الطاقة، إذ تعمل على سن قوانين ترسي مبادئ توفير الطاقة سواء على مستوى الأفراد والشركات، كما تعمل على توفير حوافز لاستثمارات كفاءة الطاقة، فعلى سبيل المثال شرعت الحكومة التركية في تطبيق نموذج منطقة موارد الطاقة المتجددة (YEKA) في عام 2016 من أجل البدء في تنفيذ عدد كبير من مشروعات الطاقة المتجددة من خلال استغلال المكونات المصنعة محليًا في محطات توليد الطاقة المتجددة، وبمقتضى ذلك النموذج شهدت تركيا إقامة أكبر مزاد علني للطاقة في تاريخها، وذلك في 20 مارس 2017، في الوقت الذي تم فيه طرح مناقصة شبيهة لإنشاء محطات توليد الطاقة من الرياح بطاقة إنتاجية تبلغ 1 جيجا واط، وذلك في أغسطس 2017 بمايلي المتطلبات المحلية الخاصة بالتصنيع والبحث والتطوير.[1]

ولا تقل مصادر الطاقة المتجددة في أهميتها لإستراتيجية الطاقة التركية خلال السنوات القادمة عن أهمية تقنيات في مجالات مثل معالجة المخلفات وتقليل غازات الاحتباس الحراري التي غالباً ما تُذكر مع هذا الشكل الجديد توليد الطاقة بوصفها ممارسات مكملة هامة وحرجة، ويصاحب المحافظة على البيئة باللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة عدد من الإجراءات والنظم التي هي إما سارية حالياً أو سيبدأ سريانها قريبًا ويتناول بعض من تلك اللوائح التنظيمية تقليل انبعاث الكربون وزيادة كفاءة توليد/ نقل الطاقة وتشجيع استخدام تقنيات إدارة المخلفات، وقد كان لمجموع هذه العوامل تأثير عميق على قطاع الطاقة في تركيا مما حولها إلى أحد المقاصد الاستثمارية الأكثر جاذبية في العالم، وتماشيًا مع تنفيذ

[1] www.invest.gov.t، 2019/02/16، 11:50 PM.

اللوائح والضوابط التي تصب في مصلحة المستثمر والزيادة العالية في الطلب، فإن قطاع الطاقة في تركيا أصبح أكثر حيوية وتنافسية، ويجذب انتباه المزيد من المستثمرين لكل مُكَوِّن من مكونات سلسلة القيمة في قطاعات فرعية متنوعة للطاقة، ويقدر إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتلبية الطلب المتوقع على الطاقة في تركيا بحلول عام 2023 بنحو 110 مليار دولار، أي أكثر من ضعف إجمالي المبلغ المستثمَر خلال العِقد الماضي، إن رؤية تركيا لعام 2023، وهو عام الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية، تهدف إلى تحقيق أهداف لقطاع الطاقة في تركيا وتشمل ما يلي:[1]

- زيادة إجمالي القدرة القائمة إلى 120 جيجا وات.
- زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 30 بالمائة.
- زيادة استخدام الطاقة الكهرومائية إلى أقصى حد ممكن.
- زيادة القدرة القائمة على أساس طاقة الرياح إلى 20000 ميجا وات.
- تركيب محطات لتوليد الطاقة تعطي 1000 ميجا وات من الطاقة الحرارية الأرضية و5000 ميجا وات من الطاقة الشمسية.
- تمديد طول خطوط النقل إلى 60717 كم.
- الوصول إلى سعة وحدة توزيع الطاقة بقيمة 158460 ميجا فولت أمبير.
- التوسع في استخدام الشبكات الذكية.
- زيادة سعة تخزين الغاز الطبيعي إلى ما يزيد عن 11 مليار متر.[3]
- بدء تشغيل محطات الطاقة النووية (توجد محطتان للطاقة النووية قيد التشغيل، وثالثة تحت الإنشاء).
- زيادة القدرة القائمة الناتجة عن الفحم من المستوى الحالي 17.3 جيجاوات إلى 30 جيجاوات.

ومن بين المشاريع الطاقة المتجددة مشروع * تركيا وألمانيا نحو تعاون أوثق في مجال الطاقة المتجددة*[2]

بحيث تعمل هيئات الطاقة التركية والألمانية على توسيع التعاون في مجال الطاقة بين البلدين، لا سيما في مجال مصادر الطاقة المتجددة، إذ يبذل الطرفان جهودا أكبر لتوسيع حصة الكهرباء المولدة من الموارد المتجددة، وقد أنشأت تركيا وألمانيا أربع مجموعات عمل ثنائية لتحقيق هذا الهدف والتمكن من رفع مستوى التعاون في مصادر الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة وزيادة كفاءتها.

[1] www.invest.gov.t، 2019/02/16، 11:45 PM
[2] https://www.dailysabah.com، 2019/06/06، 11: PM.

يوفر منتدى الطاقة التركي الألماني منصة للحوار والتعاون في مجال الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والبنية التحتية للطاقة والقوانين التي تحكم هذا القطاع، كذلك يمثل العمل الموازي للقطاع أيضا، مجالا واسعا ومستهدفا للتعاون بين البلدين، حيث يتم استخدام الكهرباء المولدة بالطاقة المتجددة في قطاعات أخرى غير قطاع الطاقة مثل قطاعات المباني والصناعة والنقل، ولمزيد من استكشاف فرص التوسع الثنائي في مجال الطاقة، التقى وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي "**فاتح دونماز**" والوزير الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية والطاقة "**بيتر إلت ماير**" في أنقرة، لحضور منتدى الطاقة التركي الألماني الثاني في أكتوبر من العام الماضي، وذلك لتوقيع خطاب "مقدمة تعزيز شراكة الطاقة التركية الألمانية"

نائب وزير الاقتصاد والطاقة الألماني "توماس باريِس"، الذي تم تعيينه مبعوثا خاصا لشراكة الطاقة التركية الألمانية، قال في حديثه إلى وكالة الأناضول، على هامش منتدى الطاقة الخامس في برلين، إنه عندما التقى نائب وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، أكد الطرفان على أهمية الشراكة القوية في مجال الطاقة بين تركيا وألمانيا.[1]

وقال باريس:" لهذا الغرض، اتفقنا على إنشاء أربع مجموعات عمل ثنائية، وإشراك القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في كلا البلدين، للتعلم من بعضهم البعض"، كما أوضح أن مجموعات العمل سوف تغطي موضوعات محددة مثل الترويج لسوق طاقة الرياح البحرية، وتقنيات التمكين الجديدة مثل تخزين الطاقة، وفعّالية الطاقة، وأضاف أنه يرى الكثير من الإمكانيات لنقل المعرفة في مجال الطاقة التقليدية، مثل محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم، وفي زيادة السلامة للطاقة النووية، "حاولنا العثور على مشاريع مشتركة، على سبيل المثال في البنية التحتية، وكفاءة الطاقة وفي مصادر الطاقة المتجددة في تركيا. تتمتع تركيا بظروف جيدة جداً للطاقة المتجددة، خاصة في مجال الرياح، وكذلك الطاقة الكهروضوئية الكهرومائية. الظروف في تركيا أفضل منها في ألمانيا"، وأوضح باريس أنه "من الجيد بالنسبة للشركات الألمانية أن تستثمر أيضاً في تركيا"، في إشارة إلى شركات مثل شركات المرافق الكهربائية "إي إن بي دبليو"، و"آر دبليو إي"، بعد أن حققت تركيا نسبة 31 في المائة من إنتاج الكهرباء المتجددة في أغسطس 2018، اتخذت السلطات التركية خطوات استثمارية ملموسة لدعم خططها لمصادر الطاقة المتجددة لعام 2023، وتستهدف الخطة المنقحة توفير 65 في المائة من احتياجات

[1] (https://www.dailysabah.com)، 2019/06/06، PM11: 17 .

الطاقة من المصادر المحلية والمتجددة بحلول هذا التاريخ، وأشار باريس إلى أن ألمانيا واحدة من أهم الشركاء التجاريين لتركيا، ومن الأمثلة على ذلك زيادة التجارة الثنائية خلال السنوات الثلاث والأربع الماضية، مع حوالي 7500 شركة ألمانية نشطة حالياً في تركيا ومع ذلك، في عام 2018 انخفضت التجارة الثنائية قليلاً إلى 32,5 مليار يورو (36.5 مليار دولار) مقارنة بالعام السابق ويذكر أنه التجارة الثنائية في عام 2017 بلغت 36.4 مليار دولار بزيادة قدرها 2.7 في المائة عن عام 2016، وقد حث نائب الوزير الألماني على توسيع التجارة من خلال إيجاد أرضية مشتركة في خفض الحواجز الجمركية المتبادلة حيث أشارت باريس إلى أن ألمانيا يمكن أن تساعد تركيا في حل مشاكل الطاقة لديها، والتي تتمثل في الزيادة المطّردة في الطلب على الطاقة وشهدت تركيا ارتفاعاً يتراوح بين 6 إلى 10 بالمائة سنوياً في الطلب على الطاقة في السنوات الأخيرة، وقال "تحتاج تركيا إلى الكثير من الطاقة في المستقبل، وبالتالي سيكون من المفيد للغاية بناء إمدادات طاقة نظيفة في البلاد، والاستثمار في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وكذلك في الطاقة الكهرومائية"، وأشار نائب الوزير إلى أنه على الرغم من الظروف الجذابة للاستثمارات الجديدة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا تزال هناك بعض الصعوبات التي يواجهها المستثمرون، وخلال السنوات القليلة الماضية، عانت العلاقات بين أنقرة وبرلين من عدة انتكاسات، لكن كلا الجانبين اتخذ خطوات في الأشهر الأخيرة نحو تحسين العلاقات. [1]

المطلب الثاني: القطاع العام والخاص ومدى قدرتهم على تحقيق الإقلاع الاقتصادي

يعتبر نموذج الشراكة بين القطاع العام و الخاص مستخدم على النحو واسع في أرجاء تركيا و المتمثلة في مشروعات البنية التحتية أي المنشآت القاعدية والطاقة، حيث بعد تدعيم بنيتها التحتية الحديثة بمشروعات عالمية تحصلت تركيا على ثاني اعلي ترتيب في مشاركة القطاع الخاص حسب إصدار قاعدة بيانات البنية التحتية في البنك الدولي لسنة 2015، فتاتي تركيا الثانية بعد البرازيل في دراسة التي تناولت 139 دولة ناشئة، حيث بلغت قيمة المشروعات التركية الجديدة وعددها سبع عشر (17) والتي خصخصة مصانع الطاقة و إنشاء طرق سريعة جديدة و موانئ جديدة استثمارات بقيمة 12.5 مليار دولار أمريكي. [2]

[1] (https://www.dailysabah.com)، 2019/06/06، PM11: 31 .

[2] سعود وسيلة، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة الشائر الاقتصادية، مسيلة، 203، 2018، ص 212.

ونتيجة لسلسلة الاستثمارات التي قامت بها تركيا في إطار التطوير المخطط له، فقد نجحت في امتلاك بنية تحتية قوية في مختلف المجالات ساعدتها على الوصول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، ومن بين المشاريع التي ساهمت في النهوض بالاقتصاد التركي أو المشاريع ذات الطابع الشراكة بين القطاعيين العام والخاص:

- **مشروع النفق الثلاثي العملاق في إسطنبول:**

ويتمثل هدا المشروع في ربط الطرف الأسيوي والأوروبي تحت سطح البحر والدي يعبر تحت مضيق البوسفور بعمق حوالي 110 متر، وقد قدرت تكلفة المشروع بـ 3.5 مليار دولار والذي يحتوي على الطريق سريع ونفق سكة حديدية وتحتوي على ثلاثة طوابق مهيأ بجميع مستلزمات الطرق والمحطات وقود .....، وأطلق عليه اسم نفق اوراسيا حيث دخل الخدمة الإنجاز قبل الموعد المحدد ب 6 أشهر كما يعتبر النفق اوراسيا من أكبر الإنجازات التي حققتها مؤخرا والذي سيسهم في إنعاش المكانة التجارية والاقتصادية.

- **مشروع دعم البنية التحتية للقرى:**

يهدف هذا المشروع إلى تحسين حياة المواطنين القاطنين في الأرياف وتوفير لهم كل وسائل الضرورية التي تسمح لهم بالعيش حياة كريمة، مثل المدن و التي تشمل توفير على رأسها مناطق شرق جنوب الأناضول، ويعتبر من بين اكبر المشاريع في تاريخ الجمهورية التركية، حيث بدا عام 2005 والدي يشمل توفير المياه الصالحة للشرب و المرافق الضرورية و الطرق الرابطة بين القرى و المناطق المحيطة بها، كما يهدف هدا المشروع إلى إزالة الظلم الواقع في القرى التركية المهملة منذ سنوات و تامين التطور الاقتصادي و الاجتماعي للقرى، و تلبية للجهود المبذولة في إطار هدا المشروع سخرت له حوالي 8 مليار و 428 مليون و 49 ألف ليرة تركية و تم تجسيد المشروع مابين 2005 و2013 ولم تبقى أي قرية في تركيا تعاني من انعدام المقومات الضرورية للعيش.

- **المطار الثالث في إسطنبول:**

ربحت مجموعة مشتركة من الشركات التركية في شهر ماي 2013 إحدى المناقصات الخاصة بتنفيذ مشروع المطار الثالث في إسطنبول، حيث قامت هده الشركات بدفع مبلغ 22.1 مليار يورو للحكومة بالإضافة إلى الضرائب مقابل الحصول على حقها في تشغيل المطار لمدة 25 عاما بدءا من عام 2017، ويعتبر المطار من اكبر المشاريع التي يتم تنفيذها في البلاد حتى الآن فمن المتوقع إن تبلغ

تكلفته حوالي 33 مليار يورو، وبجانب تكلفة جميع الاستثمارات والعائد السنوي ويتميز بقدرته على استيعاب 150 مليون وسيكون للمطار دور حيوي في جعل إسطنبول مركز عالمي للسفر جوا ستضم المرحلة الأولى من بناء المطار مدرجين لإقلاع الطائرات وهبوطها إلى جانب مبنى للركاب بقدرة على استيعاب 90 مليون راكب سنويا ومن المقرر انه تم الانتهاء منه من المرحلة الأولى بحيث أصبح صالح للعمل في وقتنا الحالي.[1]

- **جسر جانا كآلي المعلق:**

باشرت تركيا سنة 2017 أعمال تشيد جسر جاناكالي المعلق الذي تقول انه سيكون الأطول في العالم فوق مضيق **الدردنيل** الذي يربط بحر ايجه ببحر مرة في شمال غرب البلاد، وسيضم الجسر 6 حارات (شوارع) وسيوضع في الخدمة في عام 2023 تزامنا مع مئوية تأسيس الجمهورية التركية وتماشيا مع دلك سيمتد الجسر بطول 2023 مترا، ليكون بدلك أطول جسر معلق في العالم وتنفد مشروع الجسر مجموعة تضم الشركتين الكوريتين***اس كاي*** و***داليم*** والتركيتين ***ليماك*** و***يابي ماركيز*** وسيكلف المشروع أكثر من عشرة مليارات ليرة تركية، أما فيما يتعلق بقطاع الشؤون البحرية تتضمن المشاريع المهمة فيه ميناء ***جاند ارلي*** الواقع على بحر ايجه و ميناء مرسين الثنائي للحاويات الواقع على البحر المتوسط وميناء **فيليوس** الواقع على البحر الأسود، بينما في مجال الصحة فيأتي مشروع المستشفى الكبرى بمنطقة *ايكيثالي* في مدينة إسطنبول، معلنا عن رؤية جديدة للاستفادة من نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا فقد تقرر أن يكون الأول من نوعه في العالم مما يجعل إسطنبول مركزا للسياحة العلاجية ودلك بمجرد التشغيل الكامل للمستشفى، كما وقعت تركيا خطة لتشجيع الاستثمار حيث ستتفق وزارة الصحة مبالغ تقدر بنحو 100 مليار ليرة تركية في حجم الانجازات المخصصة لبرنامج الشراكة قطاع عام وخاص الموجه للرعاية الصحية، كما أن مناطق الرعاية الصحية المجانية والسياحة العلاجية وقطاع الصحة الالكترونية تنجدب بدورها الاستثمارات بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية للتصنيع من خلال تأسيس مناطق خاصة للمستحضرات الدوائية بغرض جعل البلاد محور عالميا في مجال الأبحاث والتطوير وإنتاج المستحضرات الدوائية، وبدلك صنفت التجربة التركية في مشروعات البنية الأساسية القائمة على الشراكة بين القطاع العام والكائن حسب صندوق النقد الدولي بالناجحة ودلك، لإبرازها على

[1] سعود وسيلة، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص 214.

عدة خطوات مهمة مكنت الدولة من تأسيس قاعدة متينة في البنى التحتية من نقل طرق صحة تعليم من خلال عملها الدؤوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستنيرة بدلك من التجارب الدولية الناجحة.[1]

المطلب الثالث: قدرة الدولة التركية على محاربة الفساد

تعتبر الفساد في تركيا قضية تؤثر على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي حسب مؤشر الشفافية الدولية للتنبؤ بالفساد ففي سنة 2016 احتلت تركيا المركز 75 من 176 في العالم، حيث أدت فضيحة بنك التجارة التركي 1998 إلى التصويت بسحب الثقة واستقالة رئيس الوزراء *مسعود يلمط* على الرغم من خضوع *يلمط* لتحقيقات البرلمان، وفي 17 ديسمبر 2013 تم اعتقال أبناء ثلاث وزراء أتراك والكثير من رجال الأعمال البارزين أثناء حملة الاعتقالات التي شهدتها تركيا في أعقاب فضيحة الفساد المدوية، ويشمل تشريع مكافحة الفساد القانون الجنائي التركي الذي يجرم عدة أشكال من أنشطة الفساد، والتي تشمل بها في دلك الرشوة والسلبية ومحاولة الفساد والابتزاز ورشوة مسؤول أجنبي وغسيل الأموال وإساءة استخدام المنصب، ومع دلك فان قوانين مكافحة الفساد تنفد على نحو رديء وتعتبر سلطات مكافحة الفساد غير فعالة، حيث شهدت تركيا بعد مجيء الرئيس **رجب طيب اردوغان** عدة تغيرات لمكافحة الفساد بحيث لم يكتفي بوضع قوانين فقط بل سهر على مراقبة مدى تطبيقها والصرامة، بحيث عندما تولى كرسي الرئاسة، حاول احد الصحفي استفزازه في لقاء صحفي في كونه كيف لك أن تقمع الفساد كون الجرة مليئة بالثقوب فأجابه اردوغان قائلا: * أنا لن أعالج الثقوب بل سأقطع الأيادي التي تثقب الجرة * كناية على الأشخاص الفاسدين، بحيث أول خطوة كانت لاردوغان في القضاء على الفساد هي البدء بالنظام المصرفي البنكي، بحيث أسس هيئة الرقابة البنكية المالية ***BDDK*** *هيئة المراقبة المالية لبنوك الدولة والخاصة، هاته الهيئة لا تتبع أي وزارة تتبع رئيس الوزراء بشكل مباشر، بحيث هاته الهيئة تذهب للبنوك التي أعلنت إفلاسها وتراجع سجلاتها وتدفق في أموالها، بحيث وجدوا من بين 20 بنك أكثر بنك يقدم بإعطاء فوائد 1700 بالمائة من اجل تشجيع إعطاء الأموال لليرة تركية و17 بالمائة على الدولار رغم أن أمريكا تقوم بإعطاء من 2 إلى 3 بالمائة، بحيث كانت هاته البنوك تقوم بسحب الأموال من الأشخاص التي تم إيداعها من طرفهم ثم تعلن إفلاسها، لكن عندما جاء الرئيس رجب طيب اردوغان عملت هاته الهيئة بالتدقيق في كل البنوك حتى وجدت هاته الهيئة في بنك يسمى بنك ***الأعمار*** و ***الجزيرة*** وكلاهما هادان البنكان كان يعطيان أعلى الفوائد، حيث وجدوا في برنامج

[1] سعود وسيلة، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص215.

الكومبيوتر لدى تلك البنوك مثلا: عندما يأتي شخص ويعطي 10 ألاف دولار في السيستم، (البرنامج) يسجلها 1000 دولار و9 ألاف تبقى خارج البرنامج أي حوالي 90 بالمائة من الأموال المودعة، خارج النظام المالي، و بالتالي ليس له ضرائب ولا يدفع 25 بالمائة للبنك المركزي، بحيث أن هاته الهيئة التي وضعها اردوغان كشفت الملابسات و التلاعبات التي وقعت، وقام اردوغان بتأسيس هيئة أخرى **TMSF** أي *التصفية* بحيث عندما تجد مخالفة لأحد البنوك يحول الملف إلى هيئة التصفية ودلك بالبحث عن صاحب البنك وحجز كل ممتلكاته وشركاته الصناعية والتجارية، حيث كان هناك رجل يدعى ***جام أوزان*** الذي يعتبر قارون تركيا وهو معروف لدى الأتراك، كانت لديه **73** شركة من بينها شركة الهاتف * **تلسم** * وكانت لديه أول قناة تلفزيونية **STAR** ولديه شركة لتوليد الكهرباء يبعه للدولة ***تشيكوروفا*** ولديه إمبراطورية مالية ضخمة، وكان صاحب بنك ***الأعمار*** و ***الجزيرة*** * الذي تم ذكرهم سابقا، لكن بواسطة هدا النظام تم كشفه حيث قامت الدولة بالحجز على أمواله و أموال عائلته و 73 شركة، و بدأت تباع في المزاد العلني بحيث باعت شركة " **تلسم** " للجوال الذي أصبح اسمها " **فودافون** " بـ 2.5 مليون دولار و بيعت قناة **STAR** بـ 500 مليون دولار، بحيث عندما تم بيعها من طرف هيئة التصفية تم جمع 7 مليار، حيث جاءت البنوك التي أعلنت إفلاسها و هم 25 بنك قالوا لجهاز التصفية أي الهيئتين لا تحجزوا أموالنا و نحن جاهزون لإرجاع كل الأموال التي أخدناها مع فوائدها، لكن أعطونا فترة زمنية و دلك بتوقيع معهم بروتوكول، حيث تم توقيع بروتوكول مع 25 بنك الآخرين و من 42 مليار دولار قيمة الفساد المالي الذي نهب قبل مجيء **الرئيس رجب طيب اردوغان** تم تحصيل 28 مليار دولار كانت من خلال تسير الشركات و العقارات و بيعها في المزاد العلني أو من خلال البنوك التي ارجعوا الأموال.

من هنا نستنتج انه عندما تكون مراقبة و محاسبة مهما كان و من كان سوف تأتي بنتيجة أكيدة، بحيث عندما يقوم أي شخص مجرد التفكير بارتكاب الفساد فسيتذكر أن هناك صرامة في تطبيق القوانين فيبتعد لدا يجب على كل الدول أرادت قمع الفساد لا تكتفي بوضع القوانين بل الصرامة و الحرص على الرقابة في تطبيق القوانين دون رحمة.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري

بدلت الجزائر عدة جهود لتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال عدة برامج دلك كونها تتوفر على موارد طبيعية طاقوية كانت أو حتى بشرية وقد تطرقنا في هدا المبحث إلى مدى ترشيد الموارد بالنسبة للجزائر ومدى قدرتها على مكافحة الفساد الذي يعتر العدو الأول للإقلاع الاقتصادي وتطرقنا أيضا إلى مدى دعم الدولة الجزائرية في تدعيم القطاع الخاص ومدى الشراكة بين القطاعين أي الخاص والعام.

المطلب الأول: مدى نجاح الدولة في ترشيد الموارد

لا مفر من إن هناك سياسات وضعت من طرف الدول المتقدمة في العشريتين الأخيرتين حول ترشيد استهلاك الموارد و خاصة الطاقة، و تنويع مواردها قد أعطت ثمارها لا سيما فيما يتعلق بالتحكم في طلب الطاقة بسبب الامتيازات الفعالة من جهة، و من جهة أخرى الاهتمام بالبدائل الطاقوية التي يمكن تتبناها هده الدول على المدى المتوسط و الطويل، بحيث هناك خبراء جزائريين قلقين حول معدل نمو الاستهلاك الطاقة في الجزائر الذي بلغ في السنوات الأخيرة 10 بالمائة، و الذي يزيد عن متوسط نمو الطلب العالمي على الطاقة، وتشير التقديرات إلى انه في سنة 2030 سوف يبلغ عدد سكان الجزائر 52 مليون و إن حجم استهلاك الطاقة سيتعدى عتبة 100 مليون طن من مختلف مصادر الطاقة و الذي سوف يمول بما يعادل 80 مليار، علما أن التقديرات التي قدمت من طرف وزارة الطاقة و المناجم اعتمد على معدل النمو الداخلي على الطاقة بالنسبة 5 بالمائة فقط، على الرغم من أن البترول و الغاز مازال يحتلان حصة الأسد فيما يتعلق بمصادر الطاقة المعتمدة لسد الاحتياجات المحلية بنسبة تصل إلى 98 بالمائة، إلا إن السنوات الأخيرة أبانت على نية الجزائر لتغير دفة الاهتمامات و التوجه نحو الطاقات المتجددة و فق إستراتيجية بعيدة الأمد، حيث تم وضع أسس هده الإستراتيجية انطلاقا من اجتماع جمعية التعديل 2011 و التي أشارت إلى تقديرات المتوصل إليها لسنة 2019 فيما يتعلق بالغاز و الكهرباء كما يلي:

- يتوقع أن يصل استهلاك السنوي من الغاز الطبيعي بين 42 و 55 مليار $م^3$
- يتوقع أن يصل استهلاك الكهرباء سنويا من 16500 إلى 20000 ميغا واط

هده التوقعات عبارة عن ما سنكون عليه السنة الحالية إنشاء الله و يحمل المسؤولية على القائمين على هده الدولة عموما و على القطاع الطاقة خصوص،ا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الاحتياجات الطاقوية المستقبلية لا سيما و أن الجزائر ستنتج حسب التقديرات الحالية مؤخرا ما يقارب من 6 إلى 8

بالمائة من كهربائنا من مصادر الطاقة المتجددة في أفاق 2020، و قامت الحكومة خلال 3 سنوات من 2011 إلى 2013 أي قبل سياسة التقشف و قبل وقوع الجزائر المنجمة عن المحروقات يوضع مجموعة من التدابير و الإجراءات القانونية و التحضيرات الاستثمار في الطاقات المتجددة من بين هده التدابير يمكن ذكر ما يلي:

أولا: تشجيع استهلاك الطاقات المتجددة المنزلية و ترسيخ ثقافة الاستهلاك النظيف و الرشيد للطاقة بالتعاون مع البرنامج الأمم المتحدة للتطوير.

ثانيا: الإصلاحات في السنوات الأخيرة ساهمت بشكل كبير لاسيما فيما يتعلق بقانون الكهرباء و توزيع الغاز عبر القنوات لسنة 2002، و قانون الطاقات المتجددة لسنة 2004 في فتح الباب أمام المتعاملين الاقتصاديين الدين سينتجون الطاقات النظيفة باستعمال الشبكة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز، علما أن الأهداف المرفوعة تتوقع رفع نسبة الطاقات المتجددة في سد الاحتياجات الوطنية من إجمالي الطاقة إلى 30 بالمائة في أفاق 2050 و 40 بالمائة الكهربائية سنة 2030.

ثالثا: تم وضع أسس بناء ثلاث مولدات كهربائية ضخمة تشتغل بالطاقة الشمسية بداية من سنة 2011، تهدف إلى إنتاج في مرحلة أولى 200 *ميغا واط* في المجموع من بينها المولد الذي سيساهم في تشغيل القطب التكنولوجي "بوغزول".

رابعا: هناك مولد كهربائي أخر ضخم و الأول على المستوى الوطني من مدينة حاسي الرمل ولاية الاغواط، يشتغل بالغاز الطبيعي و الطاقة الشمسية بالمكانة الإنتاج 150 ميغاواط سنويا.

خامسا: تم انجاز أول حضيرة لمولدات الكهرباء بالاعتماد على قوة الرياح في ادرار سنة 2012 من طرف المؤسسة الفرنسية و الذي سيساهم في إنتاج 10 ميغاواط من الكهرباء النظيفة.

سادسا: هناك مشروع ضخم لإنتاج وتصدير الطاقة الكهربائية على مدى المتوسط و الطويل باستعمال الطاقة الشمسية انطلاقا من صحراء الجزائرية إلا و هو المشروع الألماني الجزائري، هدا المشروع الذي يعتبر كمشروع القرن و الذي اصطدم ببعض التردد و الكثير من الصعوبات التي يمكن أن ترهن تجسيده (الإرادة السياسية. السيادة الوطنية مدة الإنجاز و تكلفة المشروع...).

تبقى الجهود المبذولة غير كافية مثل هده الطاقات النظيفة و ترشد الموارد مقاربة مع ألمانيا أو اسبانيا اللتان تعتبران رائدتان في هدا المجال، ففي الجزائر ترشيد الموارد يواجه عدة صعوبات مثل البيروقراطية

وعدم الصرامة في تطبيق المشروعات والقوانين فنجد كم من مرة السلطات تتوعد بتطبيق الرشادة في الموارد إلا أنها تبقى حبرا على ورق ربما قد يكون في المستقبل القريب رشادة وحسن استغلال الموارد .[1]

بحيث لا ننسى ان هناك تحديات واجهت الجزائر في النهوض الاقتصادي، حيث أن تحقيق التنمية بقي يخضع لمنطقية اقتصادية تقوم على إعطاء الأولوية للمقاربة الكمية، التي جعلت اهتمام السلطات الوصية ينصب حول قنوات ضخ الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد، أي تقييد الاقتصاد وإهمال البعد الكيفي في التمويل الذي يركز على التوظيف الأمثل للموارد النقدية المتاحة من خلال تحويل الموارد النقدية إلى رأسمال استثماري منتج، حيث أن هي 2000 الميزة الغالبة للإستراتيجية التنموية التي طبقتها الجزائر، خاصة منذ سنوات الاختلال الكبير في توجيه الموارد المالية من خلال التركيز على قطاعات معينة مثل إهمال القطاعات المنتجة أو، والصيغ المختلفة لدعم تشغيل الشباب، السكن، البنى التحتية، وتنويع الاقتصاد حتى و إن و كانت هذه المشاريع ضخمة ومهمة، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: مدى تكافؤ القطاع العام والخاص وقدرتهم على تحقيق الإقلاع الاقتصادي

شمل تطبيق هذا النموذج من الشراكة العمومية الخاصة في مجال تسيير خدمات المياه، تفويض مستثمرين أجانب من القطاع الخاص تسيير أربع فروع استغلال منشأة لهذا السبب تابعة للمؤسسات العمومية أصحاب الامتياز، على مستوى الولايات التالية:

شركة المياه والتطهير لولاية الجزائر العاصمة:

وهي للشركة الفرنسية متعددة الجنسيات Suez– environnement بموجب عقد تسيير قيمته 120 مليون أورو أبرم في نوفمبر 2005، عن طريق التراضي لمدة خمس سنوات ونصف، ودخل العقد حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2006، وقد تضمن الالتزام في خطوته الأولى التشخيص العام لحالة خدمات المياه و الصرف الصحي لولاية الجزائر، ثم في خطوة ثانية تنفيذ الإستراتيجية المناسبة لبلوغ النتائج المرجوة لاسيما التقنية منها ونقل التكنولوجيا العلمية وخبرات التّسيير للجانب الجزائري، أما برنامج الاستثمارات المتعلقة بتحسين الملكية فيتم تمويلها من طرف السلطات الجزائرية، وقد أسفرت هذه الشراكة على تحقيق الشركة الأجنبية المسيّرة نتائج مرضية عند نهاية العقد الأول، والتي كانت الدافع لتجديد العقد لثاني مرة ثم للمرة الثالثة تباعا، وهو ما تؤكده النتائج التالية:

[1] سلامات عقيلة، داحي عمار، مرجع سبق ذكره، ص 362.

لتحكم في تسيير الخدمة العمومية للمياه كمّا وكيفا، تحقيق تموين مستمر وكافي لسكان الولاية، بمعدل 24/24 سا باليوم سنة 2010، انخفاض نسبة التسرب خلال ستين فقط (2006 – 2009) من 60 % إلى 67 %، أما بالنسبة لخدمات التطهير فقد تم بداية، تجنيد فرق محلية مؤهلة، وحائزة على مستوى تأهيل بمعايير دولية، وعليه عرفت شبكة التطهير المتواجدة تسيير أمثل، وكذا تنظيف ما يقدر بـ/ 86% من حجم شبكة التطهر، فقط ما بين سنة 2006 إلى غاية 2010، وأيضا وكذا ارتفاع ملحوظ في معدلات تصفية وتنقية المياه.

الفرع الثاني: شركة المياه والتطهير لولاية وهران

موجب اتفاقية "Agbar" للشركة الاسبانية "SEOR" فوض تسيير شركة المياه والتطهير لولاية وهران التّسيير المفوض التي أبرمت في 1 أفريل 2008، لمدة خمس سنوات ونصف، وقد قدر المقابل المالي للعقد بـ 30.500.000 مليون أورو، قد تم الاتفاق على أن تقوم الشركة الاسبانية المفوضة خلال الستة أشهر الأولى، بتشخيص الوضع الذي تعانيه خدمات المياه والتطهير بالولاية، مع وضع خطط عمل واستًراتيجيات عمل ملائمة، يتم تنفيذها خلال المرحلة الثانية، على ضوء النتائج والبيانات التي أفرزتها مرحلة المعاينة والتشخيص وعليه أقامت الشركة الاسبانية المسيّرة إستراتيجية عمل على المدى القصير والمتوسط، أدت عند نهاية العقد إلى تحسين و تحديث خدمة الزبائن، وتوسيع نطاق التغطية وتحسين توفير المياه على مدار الساعة، تكوين و تدريب العمال، تحسين تسيير المحاسبة نوعية الخدمة المقدمة، " و حجم المبيعات، تحديث التّسيير الإداري، وعلى إثر هذه النتائج استفادت نفس الشركة الاسبانية ، بعد نهاية العقد من إبرام اتفاق للمساعدة التقنية لمدة ثلاث سنوات يسري من تاريخ 1 "Agbar Agua جوان 2014.[1]

الفرع الثالث: عقد تسيير شركة المياه والتطهير لولايتي عنابة والطارف "SEATA"

فوض تسيير شركة المياه والتطهير لولايتي عنابة والطارف للشركة الألمانية "Gelssen-Wasser" "SEATA"بموجب عقد تسيير بلغت قيمته 23.315.305 مليون أورو(hors TVA) وقد أبرم العقد بتاريخ 17 ديسمبر 2007، لمدة خمس سنوات ونصف أما عن نتائج هذه الشراكة فتعتبر من بين حالات الشراكة العمومية الخاصة التي باءت، وذلك بسبب ما سجله تنفيذ العقد من تأخر في إنهاء خطة العمل المتفق عليها، والتخلف عن تنفيذ التزامات العملية العقدية كما يحددها دفتر الشروط، فبالرغم من وفاء الطرف الجزائري بتسليم الاعتمادات المالية للشركة المفوضة بالتّسيير، حسب الشروط والكيفيّات المتفق

[1] د.صونية نايل، نموذج الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات العمومية المسيرة لخدمات المياه والقطاع الخاص في الجزائر، مجلة جيل الأبحاث القانونية، المعمقة، بسكرة، 23، 2018، ص39.

عليها، منذ بدايات العقد، بدءً من تاريخ 2009/10/15، فإن الشركة المفوضة بالتّسيير لم تكن تفي بالتزاماتها العقدية على النحو المتفق عليه، وهو ما أدى بعد خلاف الأطراف حول تنفيذ العقد وعجزهم عن الوصول إلى تسوية ودية للمنازعة، إلى عرض النزاع على التحكيم الدولي.[1]

الفرع الرابع: عقد تسيير شركة المياه والتطهير لمدينة قسنطينةSEACO"

منح تسيير شركة المياه والتطهير لصالح الشركة الفرنسية"la Marseillaise des eaux"، بموجب اتفاقية تفويض أبرمت بتاريخ 23 جوان 2008، وقد تضمّن العقد التزام الشركة الفرنسية المسيّرة، بضمان توفير المياه لسكان 12 بلدية بمعدل 24/24 سا/اليوم، بالإضافة إلى تسيير خدمة التطهير، وكذا العمل على نقل المعارف والخبرات ومختلف التقنيات المتعلقة بالتّسيير للطرف الجزائري، وبالمقابل التزم الطرف الجزائري بدفع قيمة العقد التي بلغت 28 مليون أورو، أما عن نتائج هذه الشراكة، فالثابت أن الشركة الفرنسية المفوضة بتسيير خدمات المياه والتطهير لولاية قسنطينة، ساهمت في بدايات تنفيذ العقد المبرم معها، في احتواء بعض النقائص التي كان يعاني منها مرفق المياه في ولاية قسنطينة، إلا أنها لم تتمكن باعتراف مسئولي القطاع، من تحسين الخدمات وتسيير الخدمة على النحو المتفق عليها وهو ما أسفر عن فسخ عقد الشراكة باتفاق الأطراف قبل استنفاذ مدته.[2]

المطلب: الثالث تأثير الفساد على الإقلاع الاقتصادي

يعتبر الفساد من بين الظواهر التي أدت بالجزائر إلى عرقلتها في التنمية سواء كان الفساد المالي أو الإداري ....، فرغم الجهود المبذولة من طرف السلطات والحكومة لمحاربة الفساد إلا أنها لم تنجح أو يمكننا القول باءت بالفشل نظرا لعدة عوامل، منها البيروقراطية وعدم وجود روح المسؤولية لحامل المنصب، وتعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة رسمية متخصصة في مجال مكافحة الفساد بالجزائر، وهي عبارة عن سلطة إدارية أو وضيفيه حيث تم استحداث الهيئة الوقاية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، بالرجوع إلى المادة 20 من قانون 01/06 نجدها حددت المهام المختلفة التي تضطلع بها الهيئة من مهام استشارية وإدارية وأيضا ذات طبيعة قضائية.

[1] د.صونية نايل، مرجع سبق ذكره، ص39.
[2] د.صونية نايل، مرجع سبق ذكره، ص44.

ومن بين المهام الاستشارية و الإدارية للهيئة:[1]

تعتبر هده الأخيرة تدابير وقائية تدعم وجود الهيئة ذاته وتقسم هده المهام على:

- إعداد برنامج عمل الهيئة وشروط و كيفيات تطبيقه
- إعداد تقارير وتوصيات للهيئة
- إعداد تقارير حول المسائل التي يعرضها عليها رئيس الهيئة
- إعداد ميزانية الهيئة
- مراجعة التقرير السنوي الموجه إلى رئيس الجمهورية الذي يعده رئيس الهيئة
- تحويل الملفات التي تتضمن وقائع بإمكانها إن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل
- إعداد الحصيلة السنوية للهيئة
- اقتراح برنامج عمل للوقاية من الفساد
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد إلى كل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة.
- اقتراح تدابير تشريعية وتنظيمية للوقاية من الفساد
- مساعدة القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة
- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في كشف الفساد
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والتدابير الإدارية في مجال الوقاية من الفساد
- مديرية التحاليل والتحقيقات والتي تقوم بمجموعة من المهام الموكلة لها بموجب المادة 13 من المرسوم تتمثل:
- تلقي التصريحات الممتلكات الخاصة بأعوان الدولة بصفة دورية
- دراسة استغلال المعلومات الواردة في التصريحات بالممتلكات والسهر على حفضها
- جمع الأدلة والتحري في الوقائع الخاصة بالفساد بالاستعانة بالهيئات المختصة

[1] بوقصة إيمان، معضلة الفساد في الجزائر، جامعة تبسة، مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 09، 2018، ص، 358.

ويتمثل دور الديوان المركزي لقمع الفساد:[1]

استحدث المشرع الجزائري الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب إعادة 24 من القانون 01/06 وبموجب المرسوم الرئاسي 426/11، ومن خلال استقراء النصوص المرسوم نجد أن الديوان يناط به مجموعة من المهام في سبيل البحث والكشف عن جرائم الفساد وتتمثل هده المهام أساسا في:

- يقوم المدير العام للديوان بإعداد تقارير ويرسلها إلى وزير العدل حافظ الأختام
- تكلف مديرية التحريات بالأبحاث والتحقيقات في مجال جرائم الفساد
- تكلف مديرية الإدارة العامة بتسيير مستخدمي الديوان ووسائله المالية والمادية

دور اللجان الوطنية المحلية لمحاربة الفساد الجريمة:

وتتولى هاته اللجنة المهام التالية:

- ضمان تنسيق تبادل المعلومات والأعمال والوسائل التي سخرتها مختلف المصالح للوقاية من كل المظاهر الإجرامية وإفشالها
- اقتراح كل التدابير التي من شانها تحسين التنسيق والفعالية في مكافحة الجريمة
- أما بالنسبة للجهاز المؤسس على المستوى المحلي يتمثل في إنشاء تحت رئاسة الوالي لجنة تنسيق وتقييم ومتابعة تطور للتصرفات الإجرامية واقتراح التدابير العملية للقضاء على هده الآفات.

ومن بين الهيئات والمنظمات الوطنية غير الحكومية:

على الرغم من وجود أكثر من 85000 جمعية وطنية ومحلية، إلا أن الجمعيات والهيئات الوطنية غير الرسمية المهتمة بالوقاية من الفساد والفساد المالي بصفة خاصة قليلة جدا، وهي الجمعية الوطنية لمكافحة الآفات الاجتماعية، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الخلية الوطنية لحماية الأملاك العمومية، فبالرغم من دعوة مختلف المنظمات الدولية وتأكيدها على ضرورة إشراك مجموعات المفكرين وجمعيات الأعمال في عمليات الإصلاح، حتى يدعى نشر الوعي بمخاطر الفساد وبالتالي التشجيع على التغيير فهده التجمعات لها الأثر البالغ والقدرة على المساءلة في القطاعين العام والخاص على السواء، وبالتالي نجد أن جهود المشرع الجزائري وكدا التشريعات المقاربة والدولية على السواء مازالت قاصرة على أداء دورها المتوسط بها بكل فعالية في مكافحة ظاهرة الفساد، والفساد المالي يعتبر الوباء الذي ما فتئ بفتك

[1] بوقصة إيمان ، المرجع نفسه، ص 359.

باقتصاديات الدول وما يسببه من أفات لاحقة كالبطالة والفقر الآمر الذي يستدعي للخطر والتصدي الفعلي لهده المعضلة .[1]

[1] بوقصة إيمان ، مرجع سبق ذكره، ص 360، 361.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في هدا الفصل إلى مدى أهمية ترشيد الموارد في الإقلاع الاقتصادي وتوصلنا إلى البرامج التي وضعتها تركيا لمحاربة الفساد ومدى الصرامة في تطبق القوانين وهدا عندما نقارنها بالجزائر نلاحظ فرقا كبيرا كما أننا لاحظنا الوضع التي آلت إليه تركيا بد تشجيع الاشتراكية مع القطاع الخاص حيث أثمرت إلى بناء بنى تحتية متينة شجعت على السياحة.

خاتمة:

يمكن القول أن الإقلاع الاقتصادي يحتوي على عدة مرتكزات ودعائم من اجل تحقيقه، ودلك راجع لمدى أهميته في اقتصاد أي بلد كان، ولتحقيق الإقلاع الاقتصادي وجب توفر مجموعة من الركائز وتتمثل في القضاء على الفساد المالي، و معاقبة المفسدين، والقضاء على البيروقراطية واستقلالية القضاء في محاكمة المفسدين، كما لا ننسى تشجيع الكفاءات ودلك بتقديم التحفيزات المادية والمالية والتي من شانها تدعم العمل مع القطاع العام والخاص، والدي يثمر عنه إنشاء بنى تحتية وشركات ومصانع ....وغيرها، و تحكم الدولة في ترشيد الموارد الطبيعية كانت أو الصناعية ودلك للتخلص من التبعية الاقتصادية التي قد تتبعها التبعية السياسية في تسيير القرارات.

كل هته العراقيل إن لم تستطع أي دولة أن تقضي عليها أو بالأحرى التقليل منها لا يمكن لها بروز اقتصادها نحو النهوض الاقتصادي، فعندما نقارن الجزائر بتركيا نجد عدة فوارق، بدا من السياسة المنتهجة التي لا تخدم مصلحة البلد، أو يمكننا القول أن القرارات لم تدرس جيدا نتيجة عدة مشاكل، منها البيروقراطية التي دمرت الاقتصاد، كما لا ننسى أن اقتصادنا اقتصاد ريعي، أي مبني على قطاع المحروقات التي بلغ نسبة 98 بالمائة، أي إذا ارتفع سعر برميل النفط فإننا في بحبوحة مالية، و إذا انهار سعر النفط فننا في أزمة لا يرثا لها، كما هو واقعنا الحالي التي نتخبط به من 2015، كما لا ننسى التبعية الاقتصادية، التكنولوجية، والمواد الغذائية..... وغيرها، رغم أن كل الظروف التي نعاني منها هناك عدة عوامل تسمح لنا بالتحقيق الإقلاع الاقتصادي أفضل بكثير من تركيا وغيرها من الدول، بدءا من الكفاءات والأدمغة التي تهاجر إلى الخارج، ناهيك عن الرقعة الجغرافية التي تتمتع بها الجزائر والمحسودة من قبل العديد من الدول، نضرا للصحراء الجزائرية التي يمكن أن تستغل للطاقة الشمسية، وهنا في قضية الطاقة الشمسية فيقال في عقول الكثيرين من أين لنا التكنولوجيا؟، فانا أقول من وجهة المنطق الشراكة مع الغرب كألمانيا مثلا ....وغيرها.

لا يمكننا القول أننا حققنا الإقلاع الاقتصادي ولكن لا يعني أننا لا نستطيع تحقيقه، فمعظم الدول التي حققت الإقلاع الاقتصادي لا تمتاز بنفس المزايا التي تمتاز بها بلادنا ولكن مع دلك يمكننا القول أنها في بداية المشوار.

بحيث نثبت في هده الدراسة صحة الفرضيات الثلاثة، وهي في أنها لم تحقق الإقلاع الاقتصادي لكوننا عدم الصرامة في تطبيق قوانين مكافحة الفساد بالنسبة للجزائر، والتي أدت بالاقتصاد إلى التهلكة

كما هو في واقعنا اليوم، وأيضا لم نحقق الإقلاع الاقتصادي نضرا للتبعية الاقتصادية التي نعاني منها، فتكاد هته التبعية تشمل عدة مجالات، وأيضا اعتمادنا على قطاع المحروقات كما اشرنا في السابق.

حيث من بين الاقتراحات التي نشير إليها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات
- التخلص من التبعية الاقتصادية ودلك بتشجيع الإنتاج داخل البلاد
- تسهيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص الداخلية كانت او الخارجية ونقصد بالخارجية الأجانب
- القضاء على البيروقراطية
- استقلالية القضاء
- الصرامة في تطبيق القوانين

وتبقى هناك عدة أسباب كثيرة للتحقيق الإقلاع الاقتصادي لكن عند الالتزام بالصرامة فسوف نثمر بنتيجة.

المراجع

الكتب:

– ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاع العام والخاص،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

المجلات:

– حناش الياس، بوزرب خير الدين، اثر هيمنة الولايات المتحدة النظام المالي العالمي بعد الأزمة العالمية 2008 الجزائر،01، ديسمبر 2017.

– سلامات عقيلة، داحي عمار، مفهوم النهوض الاقتصادي في اقتصاديات التنمية ومدى ملائمته لواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، الجزائر، العدد01، جوان 2018.

– عطار عبد المجيد، وهيبة بوربين، التجربة الصينية في تطور العلوم والتكنولوجيا الإبداع والابتكار نموذجا، العدد 02، ديسمبر 2017.

– دداش أمنة، بوزيان عثمان، ترشيد استخدام موارد المؤسسة لتحسين جودة المنتجات، سعيدة.

– سميرة كريمن، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، 01، 12 جانفي 2019.

– د.أنيس بو دياب، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني، مجلة الدفاع الوطني، الجامعة اللبنانية، 99، 2017.

سالم حوة، تفعيل مكافحة جرائم الفساد عبر توسيع اختصاص نظام روما تجريم الفساد بوصفه جريمة – دولية، الجزائر،العدد1 المجلد الرابع، 2019.

– سعود وسيلة، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة الشائر الاقتصادية، مسيلة، 203، 2018. صونية نايل، نموذج الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات العمومية المسيرة لخدمات المياه والقطاع د. –الخاص في الجزائر، مجلة جيل الأبحاث القانونية، المعمقة، بسكرة، 23، 2018.

– بوقصة إيمان، معضلة الفساد في الجزائر، جامعة تبسة، مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 09، 2018.

مواقع الانترنت:

– www.dailysabah.com

– www.invest.gov.t